الممارسات غير الأخلاقية في الصناعة التقليدية

وطرق مواجهتها:

نحو ميثاق للأخلاقيات المهنية

بن زعرور شكري

شبكة الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الممارسات غير الاخلاقية في الصناعة التقليدية وطرق مواجهتها

نحو ميثاق للأخلاقيات المهنية

د. بن زعرور شكري، مدير التكوين وتثمين الموارد البشرية، وزارة السياحة والصناعة التقليدية

cbenzarour@hotmail.fr

ملخص

هناك ضغط متزايد على مؤسسات الأعمال للتصرف بشكل أخلاقي، بالإضافة إلى إدارة عملياتها بأكثر الطرق اقتصادا وكفاءة وفعالية ممكنة لزيادة الأداء. تهدف هذه المقالة إلى تقييم جوانب أخلاقيات العمل وأهمية أخلاقيات العمل بالنسبة للصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، وتحديد المعضلات الأخلاقية والتحديات التي تواجه الحرفيين، وتقترح استراتيجيات لمعالجة المعضلات والتحديات الأخلاقية.

الكلمات المفتاحية: أخلاقيات العمل، الصناعة التقليدية، استراتيجيات المعالجة، الجزائر.

Abstract:

There is increasing pressure on business organisations to behave ethically, in addition to running their operations in the most economical, efficient and effective manner possible to increase performance. This article aims at evaluating the aspects of business ethics, significance of business ethics to Algerian handicraft sector, ethical dilemmas and challenges of SMEs, particularly in developing countries, and suggests strategies to address ethical dilemmas and challenges.

Key words: business ethics, handicraft, Treatment Strategies, Algeria.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفهرس

مقدمة

1. الاخلاقيات في عالم الاعمال، مراجعة نظرية للأدبيات

2. نماذج عن الممارسات غير الاخلاقية في الصناعة التقليدية والحرف

1. اتجاه الزبائن
2. تجاه العمال
3. تجاه المتمهنين
4. تجاه البيئة

3. تحليل السياقات المؤثرة على الممارسات المهنية للنشاط الحرفي:

1. الحرفيون وضغوط السوق المتزايدة
2. الاعمال الحرفية والقيم
3. النشاط الحرفي والمسؤولية الاجتماعية لحماية البيئة
4. التقييس

4. مراقبة النشاط الحرفي ومرافقة الحرفيين في الانضباط بالأخلاق المهنية:

1. **مراقبة النشاط الحرفي للحد من الممارسات غير الأخلاقية**
   1. الامر 96-01 الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية
   2. القانون 04-02 المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية
   3. الامر 03-03 يتعلق بالمنافسة
   4. الأمر رقم 75-58 المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم
2. **مرافقة الحرفيين في مواجهة صعوبات احترام الممارسات الأخلاقية**
   5. تحسين الجودة الحرفية
   6. المعايير (normes) والتصديق على المنتجات (certification) وعلامات الجودة (labellisation)
   7. دراسة ووضع إطار مؤسسي لإدارة نفايات قطاع الحرف
   8. اعتماد مدونات اخلاقيات المهن

نتائج وافاق

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الممارسات غير الاخلاقية في الصناعة التقليدية وطرق مواجهتها

نحو ميثاق للأخلاقيات المهنية

د. بن زعرور شكري، مدير التكوين وتثمين الموارد البشرية، وزارة السياحة والصناعة التقليدية

cbenzarour@hotmail.fr

مقدمة:

تعد أخلاقيات العمل من أكثر الموضوعات التي تحظى بالاهتمام والنقاش (Rendtorffm 2017)[1]. في وقت سابق، تعارفت الادبيات الاقتصادية على ان الشركات والنشاط الاقتصادي بشكل عام، بطبيعتهم غير أخلاقيين. رغم ذلك، أكد العديد من الباحثين على أهمية الاخلاق في الاقتصاد، حيث حاجج (Sen, 1993)[2] بأربعة مستويات من الأهمية لأخلاقيات الاعمال: عدم تعارضها مع مبدأ المصلحة الذاتية كمحرك للنشاط، أهمية خاصة لعمليات التبادل، ترتيب وأداء الإنتاج، قضايا التوزيع. ومع تطور تيار المسؤولية الاجتماعية، او اخلاقيات الشركات، وادراج مقتضيات هذا المفهوم في الاتفاقيات والمواثيق الدولية وتشريعات الدول اصبحت الاخلاقيات عنصرا هاما من عالم الاعمال (Ahmed, 2020)[3]. وفي ظل التنمية المستدامة، التي أصبحت فيها الاستدامة الهدف النهائي ليس فقط لشركات الأعمال ولكن أيضًا الهدف الأساسي للحكومات المحلية وكذلك الاقتصادات الإقليمية والعالمية، ومن ثم فرض هذا الفكر الأخلاق ركيزة من ركائز النمو الاقتصادي المستدام.

مهما تعددت المصطلحات التي يمكن ان تدل على الاخلاقيات، الصواب والخطأ والمقبول وغير المقبول والمبادئ والبروتوكول؛ تبقى الأخلاق جزءا مهما من الحياة، وإدارة عمل تجاري ناجح ليس استثناءً. لكي تزدهر الأعمال وتحافظ على ثروتها، يجب أن تُؤسس وتستمر على مبادئ أخلاقية قوية. يمكن تطبيق الاخلاقيات على جميع جوانب الأعمال؛ من مفهوم الفكرة إلى بيع مخرجاتها. تستخدم الاعمال المجتمع للحصول على مواردها وادائها، مما يلزمه برفاهية المجتمع. في حين أن الهدف من جميع الأعمال هو تحقيق الأرباح، يجب أن تسهم بعض نتائجها في مصلحة المجتمع من خلال ضمان ممارسات عادلة. ومع ذلك، قاد الجشع سيناريو العمل الحالي نحو ممارسات تجارية غير أخلاقية وتعقيدات قانونية وانعدام ثقة عام.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

توفر الأدلة المتاحة مؤشرات واضحة عن النفوذ الاقتصادي الفعلي والمحتمل الذي تمثله الحرف اليدوية داخل اقتصادات الدول النامية. اذ تعتبر الحرف اليدوية كعامل رئيسي في تطوير نوعية الحياة، بمعنى التطور الذي يجمع بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والتواصلية لحياة الأشخاص الذين تؤثر عليهم (rossel, 1986)[4].

هناك أسباب متعددة لضمان تطوير الحرف التقليدية تاريخية، وثقافية، واقتصادية، وبيئية، وما إلى ذلك. حتى وقت قريب، استندت معظم الجهود الرامية إلى تطوير إنتاج الحرف اليدوية إلى إنشاء مؤسسات إنتاجية وخدمية مصغرة حضرية، وكانت النتائج مشجعة لكنها متباينة. ثم توسع الاهتمام بالنشاط الحرفي الى الأوساط الريفية والمناطق النائية لما يمكن ان تؤديه هذه الحرف في مساندة النشاطات الزراعية لفئات معينة ودعم المجتمعات المحلية.

في الجزائر، وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، تغيرت النظرة إلى الصناعة التقليدية والحرف. لقد أجبرت الأزمات الاقتصادية المتتالية وانعكاساتها على التشغيل والأجور على النظر إلى الصناعة التقليدية على أنها خزان للوظائف، وقطاع أعمال ضعيف كثافة رأس المال، وجذاب بشكل خاص للعمال الباحثين عن الاستقلالية أو ببساطة الباحثين عن شغل. يتمتع الحرفيون والمهن الحرة بفرصة تعزيز المعارف العملية التي لا تستطيع المنظمات الكبيرة إدارتها أو لا ترغب في إدارتها.

في مساره الذي ادى الى تغيير العلاقات الاجتماعية وأنماط الحياة بشكل عميق، اثار التصنيع في الجزائر مسألة المستقبل المحتمل للصناعة التقليدية حين أصبحت منتجاتهما في تنافسية غير متكافئة، لكنه لم يضع حدًا للعمل الحرفي. وقد أدت تحولات المجال الصناعي، ولا سيما التقدم التقني، إلى هزات قوية في العالم الحرفي. لكن مالم يكن متوقعا هو أن يؤدي التطور الصناعي الى بروز أنواع جديدة من الحرف التي تقوم بأعمال التركيب والإصلاح والصيانة للتجهيزات الموجهة للصناعة او الفلاحة او للعائلات.

يوجد أكثر من 430 ألف من الحرفيين والحرفيات يشتغلون في ميادين الصناعة التقليدية المختلفة، ويوفرون أيضًا فرص عمل كبيرة مباشرة وغير مباشرة. تشكل هذه الأنشطة الحرفية مجالات مثالية للترويج للمنتجات والصناعات المحلية في البلاد، وحلاً للشرائح منخفضة الدخل وتمكين المرأة من ريادة الأعمال أيضًا لمعالجة مشكلة الفقر. يؤكد (ILO,2016)[5] أنه ما من شك أن مبادرات الشباب والنساء لإنشاء مشروعات صغيرة تعتبر من الآليات التي تسهم في مواجهة البطالة والتهميش الاجتماعي.

يعتمد ازدهار الصناعة التقليدية الجزائرية على جهود الحرفيين المستمرة وعلى جودة ادائهم الانتاجي والمالي والفني والتنظيمي. وتعتبر كثافة العمالة والمهارات العالية والمواهب الفطرية من العوامل الرئيسية التي تساهم

في تفردها وانتشارها. كما يتمتع الحرفيون بالمرونة والتكيف السريع مع البيئة المتغيرة والقدرة على إقامة علاقات فردية مع العملاء.

من المتوقع أن يتحلى الحرفيون بمستوى عالٍ من الاحتراف من خلال الالتزام بأخلاقياتهم المهنية عند أداء واجباتهم. يقوم الحرفيون بنشاطهم المهني في سياق سوق أعمال مزدحمة شديدة التنافس تجبرهم على استحداث أدوات التكيف مع المحيط الاقتصادي وتحقيق البقاء والاستمرارية. لكن كثيرا ما يواجه الحرفيون صعوبات التنافس في السوق مثلهم مثل باقي المؤسسات المصغرة. قد تعقد ظروف السوق وضعيات الكثير وتثقلهم بالتزاماتهم تجاه الغير، وقد ينخفض الطلب على بعض الحرف اليدوية بشكل كبير ولمدد طويلة. لذلك يندفع بعض اهل الصنائع الى ممارسات مهنية غير أخلاقية قصد تحصيل الأموال الكافية لتغطية تكاليف الإنتاج ولكسب عيشهم. يؤثر هذا الاتجاه السلبي على أداء المشاريع الحرفية ودور الصناعة التقليدية في تعزيز النمو الاقتصادي المحلي والوطني. ومع ذلك، فإن عواقب الممارسات المهنية غير الأخلاقية والحرفية السيئة، والتي تشمل الحرفيين والمهنيين الذين لا تتوافق مع المعايير المعتمدة للسلوك المهني، واضحة جدًا في السوق ويشتكي منها المستهلكون. تؤثر هذه الممارسات غير الأخلاقية على الرفاهية العامة للأمة، وهي مؤشر على الخسارة الكاملة للقيم والأعراف والأخلاق التي تشكل أسس المجتمع.

يتطلب الدور المتنامي لنشاط الصناعة التقليدية والحرف في الاقتصاد أن نفهم أهمية خصائص ومظاهر ممارسات معينة. حتما، يتطلب هذا النظر في الإشكاليات التي تطرحها العلاقات بين الحرفيين والفاعلين الآخرين في السوق لتعزيز اتخاذ قرارات أكثر احتراما من قبل الأطراف المعنية. تسعى هذه الورقة الى القاء الضوء على الممارسات غير الأخلاقية الأكثر انتشار في سوق الصناعة التقليدية والكشف عن مسبباتها وتأثيراتها الأكثر خطورة، ثم تحديد العلاجات لكبحها. وتستمد الدراسة أهميتها من الاعتبارات القيمية والاقتصادية والاجتماعية التي يوليها المجتمع للاقتصاد الحرفي، ومن ثم فإن السعي إلى تحسين كفاءة الصناعة التقليدية أمر ضروري للغاية في تعزيز أداء القطاع، وكذلك تعزيز نمو الاقتصاد الجزائري. الغرض من البحث في الممارسات غير الأخلاقية في قطاع الصناعة التقليدية هو متابعة الظواهر والعمليات التي تحدث في هذا القطاع من أجل توسيع معرفتنا بالنشاط الحرفي والتعرف على الاتجاهات طويلة الأجل.

تعتمد الدراسة في جانبها النظري على مراجعة بعض الدراسات التي تعاملت مع بحوث اخلاقيات الاعمال. اما في الجانب التطبيقي، فتستمد الدراسة مراجعها من تراكم المعلومات لدى الباحث نتيجة اشتغاله المهني على مسائل تطوير الصناعة التقليدية لأكثر من عقدين. تسترجع الدراسة خلاصات الاستنتاجات لمختلف التشخيصات التي أجريت على عدة فروع نشاطات الصناعة التقليدية في إطار برامج التعاون الدولي التي استفاد منها القطاع. كما تلخص مجموع الملاحظات التي تقدم للحرفيين في مختلف المعاينات التي اجراها

الباحث خلال زيارته لمئات معارض الصناعة التقليدية وعشرات الورشات الحرفية وحواراته مع الحرفيين المعنيين. وتعزز الدراسة مجموعة ادلتها بما ينشر عن الغش والاحتيال في مجال الحرف في الجرائد الورقية والالكترونية.

1. الاخلاقيات في عالم الاعمال، مراجعة نظرية للأدبيات

نعتمد في بحثنا هذا مفهوم الاخلاقيات لفوليرتون واخرون (Fullerton and All, 1996)[6] حيث يعرّفون الأخلاقيات كنظام من المبادئ المعنوية وقواعد السلوك والقيم المتعلقة بالسلوك البشري. وفيها تؤثر الخصائص الثقافية الأساسية مثل القوانين، واحترام الشخصية، وطبيعة القوة والسلطة، وحقوق الملكية، ومفهوم الإله، وعلاقة الفرد بالدولة، والهوية والولاء الوطنيين، والقيم، والعادات والمعايير على أخلاقيات المستهلكين "والمنتجين". تنتج المجتمعات المختلفة ثقافات مختلفة، وبالتالي، معايير وتوقعات مختلفة فيما يتعلق بالسلوك البشري. لذلك، فإن المعايير الأخلاقية المتباينة للسلوك هي نتيجة ذلك (Shen & Dickson, 2001)[7]. فيما يتعلق بالعلاقة بين سمات شخصية معينة وقبول المستهلكين للسلوك غير الأخلاقي، تمت دراسة العديد من سمات الشخصية، مثل الاحتياجات العالية للاستقلالية والعدوانية والابتكار. كما حظيت إحدى السمات الشخصية، الميكيافيلية، بأكبر قدر من الاهتمام من الباحثين.

وعلى خطى ديون (2001) يمتد اهتمام أخلاقيات العمل بشكل خاص الى العلاقات بين اللاعبين في عالم الأعمال، مثل المديرين والموظفين والموردين والموزعين والمستشارين والمساهمين والمستهلكين والحكومات. في هذا المجال، يتعلق الأمر أيضًا بالمسؤولية الاجتماعية لمختلف العوامل الاقتصادية، وتأثيرات التنمية والإنتاج الصناعي على المجتمعات الوطنية والإقليمية، ومراعاة مصالح الأجيال القادمة والأنواع غير البشرية، وكذلك احترام البيئة.

يذكر (LEMIRE, 2011) نقلا عن Charreaux (2003) أن أي منظمة من المفترض أن تهدف إلى إنتاج فائض فيما يتعلق بالموارد المستهلكة وتوزيعها بطريقة تحافظ على استدامة المنظمة. وهو يرى أن هذا يمكن تطبيقه على جميع المنظمات مهما كانت طبيعتها سواء كانت هادفة للربح أم لا، أو مؤسسات دينية أو أكاديمية. غير أن العديد من النظريات تحدد عناصر مختلفة لتبرير ادماج الاخلاقيات في النشاط الاقتصادي. ثم يستعرض نظريتين من النظريات التي اهتمت بأخلاقيات الاعمال. تشير النظريات المعرفية (théories cognitives) الى أهمية الدور الكبير الذي يكتسيه حل تضارب المصالح من منظور تعاقدي في الاعمال. فبينما تتخذ المنظمة مسارًا أكثر إيجابية، وبداهة، أكثر انسجامًا مع دورها الإنتاجي، من خلال التأكيد على قدرتها على التعلم وخلق المعرفة، والتي تنتج عن تفسير المعلومات من قبل الأفراد وفقًا

لاحتياجاتهم. ويؤثر هذا على أن صانع القرار يدفع إلى اعتبار أن خلق القيمة يفقد شرعيته إذا كان له تأثير يؤدي إلى عواقب سلبية على الفاعلين والبيئة. وبالتالي، فإن المنظمة تصبح مدفوعة إلى أن تكون مسؤولة اجتماعياً، إذا أرادت الاستفادة من الشرعية في نظر المجتمع والاستمرار في الوجود (LEMIRE, 2011)[8].

أما "إعادة قراءة" النظرية الكلاسيكية لنظرية سميث فتسمح بربط المفاهيم المبتورة التي ينسبها إليها بعض الناس من أجل فهم أفضل للتصميم القيمي والأخلاقي للشركة التجارية. يوضح (Pauchant and All, 2007)[9] أن نظرية آدم سميث معقدة للغاية ودقيقة، ويشرحون أن سميث لا يقتصر على مدح اقتصاد السلع وفضائله فحسب، بل يؤكد أيضًا على أهمية الإضافات الأخرى المكونة للعالم التجاري. هذه "الاضافات" هي القواعد التعاقدية التي تحبذ ظهور مجتمع مشبع بالسعادة والإنسانية والدفء، ويحدد أن الإنسان هو إنسان اجتماعي يحتاج إلى الانسجام وموافقة الآخرين. ويرون أن سميث أكد أيضًا على الحوار، مدركًا أهمية التواصل الخالي من المشاعر والآراء. يشرح باوشانت وآخرون (2007) أن سميث يشيد بصحة القيم المشتركة عادة في المجتمع ويحذر من الوقوع في فخ الإعجاب بالأثرياء لأنه يضر بالاحترام الذي يظهر تجاه الأشخاص الذين لا يطمحون إلى الثروة. إنه ينسب إلى مجال المعنويات والأخلاق، بأكثر ديناميكية ودقة، وظيفة تنمية المجتمع ونوعية حياته.

يشير (Granados, 2019)[10] أن نظريتان، النظرية المعيارية والتجريبية، الوصفية والتحليلية (normatives et empiriques)، قد ساهمتا في تطوير البحث في اخلاقيات الاعمال. من ناحية، تهدف الطريقة المعيارية إلى تحديد ما يشكل السلوك الأخلاقي، وبالتالي، توصيف السلوك الأخلاقي وغير الأخلاقي. يتم استخدامه من قبل الباحثين في الفلسفة والذين قاموا بدمج التيارات الأخلاقية وأخلاقيات الفضيلة ونظرية العقد الاجتماعي في دراستهم لأخلاقيات العمل. بالنسبة لهم، تستند أخلاقيات العمل إلى مفاهيم إلزامية تحدد كيف يجب أن يتصرف الأشخاص في مجال الأعمال.

من ناحية أخرى، تعتمد الطريقة التجريبية على المفاهيم التي تصف الحقائق المتعلقة بالإجراءات المحددة لفرد أو شركة معينة وتشرح الدوافع والظروف الكامنة وراء هذه الإجراءات بهدف تحديد الظروف التي تؤثر على السلوك الأخلاقي. وبعبارة أخرى، فإن الهدف "هو توفير أساس نظري سليم لإدارة السلوك الأخلاقي للأفراد والمنظمات لتقديم إرشادات إدارية عملية ومفيدة. وهي تشمل التحقيقات ودراسات الحالة والأعمال التاريخية التي تتعلق بالتجربة الحقيقية، وتتضمن بشكل أساسي النظرية النفعية، ونظرية الحقوق ونظرية العدالة. يولي الباحثون في مدارس الإدارة اهتمامًا خاصًا لهذه التقنية، لأنها تسمح لهم بمراعاة آثار الإجراءات والقرارات الملموسة، وتوقعات المجتمع فيما يتعلق بالأعمال.

وقد أثر على تطور تكامل الأخلاق في المنظمات مجموعة من الاتجاهات والنماذج الرئيسية. تؤيد النسبية الأخلاقية فكرة أن الشركة لا تخرق أي قواعد وتتصرف بطريقة مقبولة عندما تحترم ثقافة وعادات البلد المضيف للأعمال. يستدعي هؤلاء المؤلفون حقيقة أنه لمعرفة ما هو جيد ومقبول كطريقة للقيام بالأشياء في موقف معين لشركة ما، يكفي أن تأخذ في الاعتبار الثقافة الموجودة (في الدولة التي تقع فيها هذه الشركة) ومعرفة ما إذا كانت القرارات متوافقة مع هذه الثقافة.

أما نموذج القواعد العالمية، وأثناء الدعوة إلى اعتماد قواعد تلبي كل من المعايير بالنسبة لقيم المنطقة، يشير إلى أن الشركة تنظم عملياتها بالتنسيق مع المعايير والقيم المعترف بها عمومًا على المستوى العالمي، والتي تتجاوز الحدود والاختلافات الثقافية. هناك مبادئ معينة (أو مفاهيم عليا) مثل السرقة والقتل والعبودية التي لا يقبلها أي مجتمع في جميع أنحاء العالم. بعض هذه المعايير الكلية مستوحى من المبادئ والقيم التي طورتها المنظمات الدولية. وتوجد معايير جزئية التي تأخذ في الاعتبار الحقائق الثقافية للشركة الناتجة عن اتفاق بين الأطراف المعنية، أي من عقد اجتماعي.

أما نظرية أصحاب المصلحة، فتنص على وجوب أن يؤخذ أصحاب المصلحة في الاعتبار طوعيًا من أجل تعزيز المواقف المربحة للجانبين ومنع الشركات من فرض حلول تشريعية أو قانونية. تستند هذه النظرية إلى فرضية أن المنظمة لها علاقات مع عدة مجموعات، وأن هذه المجموعات تتأثر بأهداف الشركة وتؤثر عليها. تشمل هذه المجموعات (أصحاب المصلحة) كلاً من أعضاء المنظمة، والعملاء، والمستخدمين، والشركاء، والموردين، والسكان بشكل عام، والإدارات والوكالات الحكومية، ووسائل الإعلام، ومجموعات المصالح، والأجيال القادمة، إلخ...

ووسعت نماذج المسؤولية الاجتماعية المسؤولية الاجتماعية للشركة نفسها ولم تقصرها فقط على مديريها. أسست هذه النماذج مفهومها على ثلاثة مبادئ: أ) مبدأ السببية، الذي ينص على أن كل شخص مسؤول عن أفعاله، ب) مبدأ التفاعل بين الفاعل والمعايير التي تقيده، ج) مبدأ الاختيار في اتخاذ القرار، والذي ينص على أن الشخص المسؤول يلجأ الى جميع العناصر التي يمكن أن تنير حكمه في قراره. وبالتالي، ينسب هؤلاء المؤلفون المسؤولية عن تصرفات الشركة إليها نفسها، لذلك تخضع الشركة لنفس القواعد التي يخضع لها البشر.

يتطرق الباحثون الى اخلاقيات الاعمال بمنظورات مختلفة. من خلال اتباع المقاربات التي تم تطويرها في إطار التطور الأخلاقي للشركات، صمم [11] (Rossouw and van Vuuren, 2003) نموذجًا يضع التطور الأخلاقي للشركة في سلسلة متصلة تضم 5 استراتيجيات، حيث يمثل كل منها مرحلة معينة من

إدارة الأخلاقيات. يقترح النموذج إطار تصنيف، حيث يمكن تصنيف المنظمة على أنها لديها طريقة (أو نمط) محددة للتعامل أو عدم التعامل مع الأخلاق. يمكن وصف النمط بأنه الاستراتيجية السائدة (المفضلة) لمنظمة لإدارة أخلاقياتها في وقت معين. يعكس النمط المفضل القرار الذي يتخذه قادة المنظمة بتجاهل الأخلاق والتصرف بشكل غير أخلاقي، أو التعامل بفعالية مع الأخلاق بطريقة علنية. النمط يمكن ملاحظته وله خصائص كمية ونوعية قابلة للإحاطة والتي تشكل عناصر استراتيجية (واعية أم لا) للمنظمة اتجاه الاخلاقيات تجاهلا أو إدارة.

يقدم نموذجهم، المعنون نموذج طرق إدارة الأخلاقيات (Modes of Managing Morality Model، MMMM)، خمس استراتيجيات محددة مسبقًا (اللاأخلاقية، والتجاوب، والامتثال، والنزاهة، والمواءمة الكاملة). قام المؤلفون بدمجه مع طريقة محددة للتشغيل بالإضافة إلى التحديات لكل من الاستراتيجيات.

بالنسبة لهذا النموذج، النمط الأول هي المنظمة غير الأخلاقية (organisation immorale)، فتعتقد المنظمة الواقعة في هذا النمط من الإدارة أن السلوك غير الأخلاقي في العمل لا يزال سلوكًا مقبولاً. إنها تعمل كمنظمة غير كفؤ أخلاقياً، يسود فيها مناخ البقاء حيث يُسمح بكل الضربات، بشرط أن تخرج هي منتصرة. تهدف هذه المنظمات الى تعظيم الأرباح. كل ما يهم في النهاية هو الربح بغض النظر عن الوسائل المستخدمة لتحقيقه. ليس لديها فكرة عن الأخلاق، تتخذ كل الوسائل لإرضاء المساهمين الذين يسعون لتحقيق الربح. ليست هناك رغبة في التعامل مع القضايا الأخلاقية وفي كثير من الأحيان لا توجد حتى مدونة للأخلاقيات. لكن هذا النوع من المنظمات يواجه مجموعة من التحديات. تجنب الفضائح التي تنال من صورة الشركة، لأن التبعات المالية لشركة "غير أخلاقية" يمكن أن تكون كارثية. تجنب هجرة العمال الذين يعانون من تضارب في القيم. ضمان استدامتها في سياق الإهمال الأخلاقي من خلال العمل على تضارب القيم بين مختلف أصحاب المصلحة، لأن هذا يمكن أن يؤدي إلى خسارة نهائية في ثقتهم، وهي قيمة هشة وليس لها قيمة نقدية.

ويستعرض النموذج بعض المواقف التي تتبناها مؤسسات الاعمال في هذا النمط، كالسخرية من أخلاقيات العمل واعتبارها تناقض لفظي أو سفسطة (oxymoron)، واحتضان بعض الأساطير الشعبية (البائدة). ومن الأمثلة عن هذه الأساطير قولهم "كلب يأكل كلبًا" (بيئة العمل هي عالم معاد، فإما أن تدوس على الآخرين أو ستداس أنت بنفسك)؛ "البقاء للأصلح" (تعني الطبيعة التنافسية للأعمال أنك لا تستطيع تضييع الوقت في مصالح الآخرين)؛ "يأتي الرجال الطيبون في المرتبة الثانية" (إعلان أنه من المستحيل أن تكون أخلاقيًا وناجحًا في العمل).

اما المنظمة المتجاوبة (organisation réactive) فتشير استراتيجيتها إلى شركة تعترف بالهزيمة في مسألة أخلاقياتها التنظيمية. ليس لديها أجندة أخلاقية، سوى التعامل مع حالات الطوارئ والجرائم الأخلاقية. تغض الطرف عن السلوك غير الأخلاقي، وفي أحسن الأحوال، إذا تم اكتشاف ممارسات غير أخلاقية، فلا تجيزها، ولكنها تظل بلا عقاب. وبالتالي، فإن أخلاقيات الشركة لا ترقى سوى إلى مستوى لفتة رمزية للنوايا الأخلاقية.

من أجل تجنب الرفض، تعترف مثل هذه المنظمات بالعمل الأخلاقي، لكن لا تمضي أبعد من ذلك. وبدلاً من الشروع في تغييرات حقيقية، تحاول تجاهل الموقف وتعلن ببساطة أنها اعتمدت ميثاق قيم ومدونة للأخلاقيات. وتعتبر أن هذه الأدوات كافية لتشجيع السلوك الأخلاقي لموظفيها. في النهاية، تتبنى هذه الشركة موقفا دفاعيا. عادة ما تكون تدخلات المنظمات ذات الوضع التفاعلي محدودة في النطاق والعمق لإدارة الأخلاقيات. غالبًا ما تتعثر مثل هذه المنظمات في وضع بعض التدابير الدنيا لتدخلات إدارة الأخلاقيات في محاولة لتجنب دفع ثمن باهظ للممارسات غير الاخلاقية. يمكن وصف هذا الجهد في أحسن الأحوال بأنه تزيين الواجهات.

2. نماذج عن الممارسات غير الاخلاقية في الصناعة التقليدية والحرف

في سعيهم اليومي لكسب قوت يومهم وبيع منتجاتهم، قد يلجأ بعض الحرفيين الى معاملات غير عادلة في نظر عملائهم، وقد يتفاعلون أحيانًا في السوق بخرق القواعد الأخلاقية وعدم قول الحقيقة. وترصد التجربة انتشار هذه الممارسات في مجال الصناعة التقليدية والفنية، غير أنها تكثر في نشاطات حرف الخدمات.

نستعرض نماذج عن الممارسات غير الأخلاقية في الصناعة التقليدية والحرف من خلال تقسيمها حسب المتضررين منها. الكثير من الممارسات تضر مباشرة بالزبائن المستهلكين المباشرين للمنتجات الحرفية. وبعض الممارسات تضر بالمشاركين في العملية الإنتاجية وهم عمال الحرفيين بما فيهم متمهنيهم. بينما تضر أنواع أخرى من الممارسات بالبيئة وينعكس ضررها على المجتمع والاقتصاد الوطني ككل.

1. تجاه الزبائن:

اما **اتجاه الزبائن**، فيمكن ان نذكر بعض الأمثلة الأكثر حضورا في السوق، كحرف الصياغة في مجال الصناعة التقليدية الفنية، وحرف السباكة والبناء في مجال الصناعة التقليدية الحرفية.

سوق الذهب سوق ملتهبة ومربحة، وهي من أكثر الأسواق التي انتشرت فيها ممارسة الغش. يؤكد تقرير (لموشي، 2020)[12] أن سوق الذهب تغمره حالة من الفوضى والفساد الشديدين، تتلبسه العديد من المشاكل،

وفي مقدمتها الاحتيال. يعمل الكثير من الحرفيين والتجار في سوق الذهب بطريقة غير نظامية وداخل ورشات غير مرخصة، ناهيك عن أن 95٪ من الإنتاج مجهول الجودة والمصدر. يمارس الانتهازيون من الحرفيين والمهنيين الغش والاحتيال بطرق متعددة. الغش يكون من خلال إنتاج غرام الذهب بعيار غير مطابق للعيار المعلن عنه، بمعنى زيادة نسبة النحاس الموجودة بالعيار عن النسب القانونية التي حددتها المادة 346 من قانون الضرائب غير المباشرة (وزارة المالية، 1976)[13]، وبالتالي خفض نسبة الذهب بما يعد احتيالاً على المستهلك لبيع منتج رديء بسعر أعلى من قيمته الحقيقية. في ظل ندرة المادة الأولية الجيدة، يعتمد هؤلاء على الذهب المسترجع لإعادة تدويره. وبعض المهنيين يستعملون الذهب السليم والمكسر المسروق بعد اعادة صياغته. وفي كلا الحالتين يتم بيعه غير مدموغ، مما يترك المستهلك دون ضمان مطابقة الذهب المشترى للمعايير القانونية. وبحثا عن اسعار أكثر مردودية، تلجأ فئة اخرى الى تزوير الدمغة بالنسبة للذهب المحلي والمصنع محليا، التي تثبت مطابقة للمعايير المعلن عنها (خلاص، 2018)[14]. لمواجهة هذا الوضع، أصدرت الإدارة الجبائية لوزارة المالية دمغة جديدة تحمل صورة "ثعبان كوبرا" لتعويض دمغة الذهب السابقة التي كانت تتمثل في صورة لعنقود الذهب ابتداء من سنة 2014. بينما تمارس فئة اخرى الغش في الميزان، حيث عرفت الأسواق رواجا للموازين الالكترونية والمكاييل المستوردة التي ثبت أنها مغشوشة.

يتعرض الزبائن لإصلاحات الحرفيين السباكين بشكل مغشوش بصفة متكررة. يشتغل السباك على اصلاح منظومة تسخين مركزي ويرفض الكشف عما فعل " حفاظاً على سر الصنع"، ويستبدل وصلة تسرب الماء، ويأخذ الأجر الذي يطلبه من دون فصال ولا مساومة. لكن سرعان ما تعود التسربات دون ان يستطيع الزبون استقدام السباك مجددا قبل مدة معينة بدعوى الاستغراق في العمل وفرط الالتزام. وفي بعض الأحيان يتم تصليح شبكة المياه، ويتعطل شيء اخر كان يشتغل قبل تدخل السباك.

ويتدخل الكثير من الحرفيين السباكين على شبكات الغاز الداخلية في المساكن. يحدث ان يتسمم او ان يتوفى عدد من الأشخاص في كل سنة وبشكل متكرر بغاز أكسيد الكربون، الموسوم بالقاتل الصامت. ترجع الأسباب في كثير من الأحيان إلى استخدام أجهزة التدفئة وسخانات الحمام دون أدنى احتياطي من الاستخدام أو التركيب وفقًا لمعايير السلامة المعمول بها. ان لم يكن الحرفيون السباكون موضع اتهام مباشر في مثل هذه القضايا، الا ان التركيب غير السليم للسخانات يسبب الحوادث أو مشكلة في تفريغ الغازات المحترقة (APS, 2021a)[15].

يمكن للحرفيين المساهمة في تجنب هذه النتائج الوخيمة، لكن حين يتدخل حرفيون غير متخصصين في شبكات المنازل، دون إخطار مصالح مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز، تتشكّل خطورة على شاغلي المساكن

في حال لم يستند تركيب الشبكة إلى معايير المطابقة والأمان، التي تعتبر بدورها أولى الأسباب المفضية لحوادث الاختناقات بالغاز الطبيعي. ومن ثم فان الحرفيين السباكين هم الحلقة الرئيسية في الوقاية والتوعية ضد خطر الاختناق، لأنهم هم المسؤولون عن تركيب أجهزة التدفئة وسخانات المياه، بالإضافة إلى إرشاد المواطن إلى كيفية اختيار الأجهزة المناسبة ومكان التركيب، وكذلك طريقة الصيانة والمراقبة (APS, 2021b)[16].

ويتسم قطاع حرف البناء بعدد من الممارسات غير الأخلاقية التي تمس العملاء. تعتبر المباني والمنشآت الثابتة رمز الاستقرار في حياة الإنسان ونقطة الانطلاق لنشاطه اليومي، وبناءها وتشييدها من قبيل الأعمال المعقدة التي تحتاج إلى مؤهلات علمية وخبرات فنية. ولذا فإن ما يشوبها من خلل أو عيب يهدد بالضرورة حياته وسلامته واستقراره. الغالبية العظمى من حرفيي البناء متحمسون لمهنتهم ويلتزمون بتقديم خدمة لا تشوبها شائبة لعملائهم. ومع ذلك، فإن المهنيين السيئين يشوهون صورة هذا القطاع: العمل غير المكتمل أو العمل المدفوع جزئيًا ولكنه لم يبدأ أبدًا، والصنعة السيئة...

بعض الممارسات قد تصبح اثارها مميتة، فالغش في مواد البناء كالتقليل من استعمال الحديد او الاسمنت، سعيا لتعظيم الربح، قد يؤدي الى انهيار المباني على رؤوس ساكنيها. ولعل ما وقع في ولاية بومرداس شرق العاصمة بتاريخ 23 ماي 2003 إثر الزلزال الذي ضربها بشدة بلغت 6,7 على سلم ريشتار دليل على انتشار هذه الممارسات. لقد انهارت بنايات لم يمض على تسلمها عشر سنوات، وكشفت التحقيقات عن عدم احترام التقنيات التي تضمن صلابة البناء (وعلي، 2012)[17].

ومن أكثر القطاعات التي يساهم فيها الحرفيون البناؤون قطاع البناء للخواص، مما يزيد في انتشار البناء الفوضوي وكل المخاطر المرتبطة به. وهو نوع من التعمير يتم دون تحصيل رخصة البناء ولا يخضع لأي مراقبة. وقد ينجز دون مخططات هندسية مهنية، او دون احترام تفاصيلها كعدم احترام العلو المسموح به، وذلك بإضافة طابق أو أكثر فوق البناء القائم.

2. تجاه العمال:

ويقوم الحرفيون بعدد من الممارسات غير المشروعة **تجاه العمال** الذين يستخدمونهم. تبرر الأمثلة من قطاع البناء لارتفاع مستوى المخاطر ولكثرتها وتواترها، وهي تصدق على معظم الحرف التي تتطلب تشغيل العمال. للإشارة تشمل حرف البناء عشرات النشاطات الحرفية التي يمكن ان تمارس منفردة.

يعتبر **عدم التصريح بالعمال** لدى مصالح التغطية الاجتماعية الممارسة الأكثر انتشارا. قد يتعرض بعض العمال إلى عملية خداع "من قبل أصحاب ورشات البناء". فبعد إصابتهم، لا تقبل صناديق التغطية

الاجتماعية التكفل بمصاريف العلاج لأنهم غير مصرح بهم في انظمة التامين الاجتماعي، رغم ان بعضهم يكون قد وقع على أوراق تثبت عكس ذلك.

كما يستغل بعض الحرفيين المقاولين حاجة العمال للمال، فيتفق معهم على اجر اعلى بدلا من التصريح بهم. وقد يلجأ اخرون بالاتفاق مع العمال او بدون ذلك الى التصريح الجزئي بالأجور (رفاس، 2018)[18]. بمعنى ان ما يصرح به في كشف الراتب هو اقل من الاجر الذي يستفيد منه العامل فعليا لتقليص التكلفة الاجتماعية للحرفي المقاول. ويستغل حرفيون اخرون بساطة بعض العمال او جهلهم لاسيما أولائك الذين يعتبرون أن "الله هو الحامي"، على اساس انهم اصيبوا أكثر من مرة وكانوا يعودون الى العمل بعد تعافيهم في كل مرّة.

ويتعدى خطر هذه الممارسة غير المشروعة الأشخاص المعنيين مباشرة الى التأثير على منظومة التغطية الاجتماعية برمتها. اذ من المعلوم أن تمويل صناديق الضمان الاجتماعي لا يعتمد على مساهمات الخزينة العمومية، بل يرتكز أساسا على اشتراكات المكلفين التي تشكل اهم الموارد لضمان الديمومة لصناديق الضمان الاجتماعي، باعتبارها المورد الوحيد لتسديد الاداءات التي تقدمها للمؤمنين اجتماعيا سواء كانوا عمال أجراء أو غير أجراء. مع العلم أن الكثير من الحرفيين يمتنعون اصلا عن دفع مستحقات انتسابهم لصندوق التغطية الاجتماعية لغير الاجراء، ومن ثم يرون ان التصريح بالعمال عبئ اضافي يجب تجنبه.

لكن يجب التنويه ان هذه الوضعية المتعلقة بعدم التصريح بالعمال قد تكون فوق يد الحرفيين ولأسباب موضوعية. اذ يشتكي هؤلاء من عدم استقرار اليد العاملة التي يستخدمونها. ومن ثم يثقل على الحرفيين الدخول في متاهمة التصريح وإلغاء التصريح لدى المصالح المعنية في كل مرة يمر فيها مستخدم على ورشاتهم. تؤكد دراسة (ABDOU, 2017)[19] هذه الوضعية حين تبين ان الطلب على العمالة غير مستقر، في الواقع: 1٪ من المستخدمين يعملون أقل من ربع واحد في السنة، 4.5٪ بين ربع وربعين في السنة، 8.4 ٪ تقريبًا ثلاثة أرباع في السنة، ٪66 طوال العام.

وتظهر الدراسة نفسها أن من أهم الأسباب التي ذكرها الحرفيون بخصوص عدم التصريح بالعمال (ترتيب تنازلي): اعباء عالية جدًا (46٪)، عدم استقرار الموظفين (15٪)، تراجع النشاط الذي لا يغطي حتى الرواتب (12٪)، رفض صاحب العمل التصريح عن عماله دون سبب محدد (12٪)، استخدام المتدربين من CFPAs التي تم الإعلان عنها بالفعل من قبل مؤسسات التدريب (7٪)، رفض العامل نفسه التصريح (3٪)، استخدام العمالة غير الماهرة (2٪)، استخدام العمالة العائلية (2٪).

كما يعتبر **عدم احترام قواعد السلامة والامن** ممارسة منتشرة جدا. غالبا ما نسمع عن سقوط عامل بناء في الورشة التي يعمل بها، وغالباً ما يمر هذا الخبر كأي حادث عابر تنقله وسائل الاعلام. على الرغم من أهمية قطاع البناء، والانتشار الكثيف للورشات لا سيما في المدن، الا انه يبقى بعيداً جداً عن السلامة العامة وعن حقوق العامل. هذا الاستخفاف بشروط السلامة يلحق الضرر بأشخاص ذنبهم الوحيد انهم يسعون لكسب لقمة عيشهم لدى من لا يفكر الا بالأرباح المادية.

قواعد السلامة لا تطبق والعمال في الورشات لا يجرؤون على الكلام، تحت طائلة الطرد من العمل. لا يجهز الحرفيون المقاولون العمال بالخوذ والاحزمة والثياب الخاصة، أو يعمدون إلى شراء تلك الادوات بأسعار متدنية وبنوعية رديئة، عندئذً يتخلى العامل عنها لان سلبياتها أكثر من إيجابياتها.

ووسط هذا الإهمال، يتعرضون في المواقع قيد الإنشاء إلى الكثير من المخاطر التي تهدد حياتهم او تصيبهم بعاهات مستديمة. وتنتهي حوادث افتقار السلامة العامة في الورشات بانتهاء عزاء الضحية، ومن بعدها يبدأ ماراتون البحث عن الحقوق والتعويض في المحاكم مع المحامين وشركات التأمين.

على العموم، يواجه عمال حرفيي البناء المخاطر المهنية التالية:

– البدنية، وتعود بشكل واضح بسبب التعامل مع الأحمال الثقيلة، وأوضاع مقيدة غير ملائمة، واستخدام الأدوات الخطرة، والعمل في المرتفعات، والحركة على الأرضيات غير المستوية والمزدحمة، والتعرض لسوء الأحوال الجوية (الاضطرابات العضلية الهيكلية، والصدمات الناجمة عن السقوط والاهتزازات، والجروح، وما إلى ذلك)،

– الكيميائية، بسبب المنتجات المستخدمة (الإسمنت، المذيبات، الغبار المعدني، إلخ)،

– النفسية (المواعيد النهائية، متطلبات العملاء، الأحداث والطوارئ غير المتوقعة، القيود الاقتصادية، إلخ).

– أخيرًا، يسافر العديد من الحرفيين كثيرًا ويتعرضون لمخاطر الطريق.

3. تجاه المتمهنين:

وبما ان **المتمهنين** هم نوع خاص من العمال، يمكن ان نتحدث عن الممارسات غير الأخلاقية مع هذه الفئة. يؤكد (OECD et ILO, 2017)[20] أن معدلات بطالة الشباب المرتفعة باستمرار لا تزال تشكل تحديًا كبيرًا في سوق العمل. واستجابة لذلك، كان هناك اهتمام متزايد بالتمهين كطريق للتوظيف وكذلك لرفع مستويات مهارات القوى العاملة. التمهين وفرص التدريب الأخرى القائمة على العمل هي مسارات تدريب قيمة لتحسين الانتقال من المدرسة إلى العمل. غير أن التمهين قد لا يؤدي الغرض منه إذا واجهته تحديات

الواقع فتحيد به عن أهدافه. لذلك، من المهم إشراك الحرفيين وأصحاب العمل في صياغة نظام التمهين بحثا عن تحسين المواءمة بين العرض والطلب على المهارات.

يعتبر قانون التمهين عقد التمهين عقدا محدد المدة شبيها بعقد العمل وينتج عنه نفس الاثار القانونية. ويعتبر التمهين من اهم اوجه التكوين لارتباطه بالتشغيل، ويهدف الى اعداد الشباب للعمل سواء كأجراء او مستقلين. وهو ايضا اعداد في المهن التي يحتاجها الاقتصاد الوطني والمجتمع. يُنظر إلى التمهين على أنه علاج للفشل المدرسي الذي يصيب أكثر من مائتي ألف شاب جزائري كل عام (Boukli, 2019)[21].

ومما لا شك فيه ان متمهن اليوم هو رجل وانسان الغد، ولا استدامة لتنمية لا تنتهي عند بناء الانسان. ويفتح التمهين ابوابه لنوعين من الفئات العمرية، القصر دون 19 سنة ثم الشباب الاكبر حتى سن 35 سنة (قانون رقم 18-10)[22]. إذا كانت العناية بالمتمهنين ضرورية لإعداد اجيال المستقبل، فهي آكد للمتمهنين القصر للحفاظ عليهم وتوفير كافة الشروط المثلى لنموه ونضجه بطريقة ايجابية ومتوازنة تربويا وتعليميا، ذلك لان القصور في نوجيه العناية الواجبة لحقوق هؤلاء وهؤلاء يعد جريمة في حق المجتمع والدولة ويجسد ضياعا لثروة البلاد واستثماراتها المستقبلية. بالفعل، ان الاختلال بين مخرجات المنظومة التمهينية ومتطلبات سوق العمل يخلق قيودا معرقلة لمسيرة التنمية او بطالة هيكلية يصعب معالجتها.

غير أن تشخيص وضعية التمهين يظهر وجود العديد من النقائص التي تعوق تحقيق جودة التمهين (Bedou, 2019)[23]، وقد يتطلب العمل على التوفيق بين التدريب والتوظيف من خلال التمهين في المؤسسات عملا كبيرا على محتوى التكوين (BOUDJEBBOUR, 2011)[24]. غالبًا ما يحدث أن يرمي الشباب المتمهن المنشفة ويتخلون عن عقودهم، ويفشلون في إيجاد حل للمشاكل التي يواجهونها في ورش الحرفيين. غالبًا ما تنشأ النزاعات من سوء الفهم المتبادل أو نقص التواصل، ولكنها في احيان أخرى مشاكل جدية.

أكبر المشكلات التي يفتحها الحرفيون على متمهنيهم بقصد او بغير قصد سوء المعاملة في مكان العمل. الانتقال الصعب من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ ومن المدرسة إلى العمل يجعل وضع المراهق هشًا وضعيفًا بشكل خاص، ويمكن أن يعيق سوء المعاملة في مكان العمل النمو المتوازن للشباب. يشتكي بعض المتمهنين من توبيخ وإهانة الحرفيين لهم مع كل خطا يرتكبونه امام زملائهم او باقي العمال الاخرين. ويمضي بعض المتمهنين معظم أوقات التدريب في تنظيف أدوات ومعدات العمل أو الارضيات دون أن يتمكنوا من إلقاء نظرة على العمل الأساسي، تسخيرهم لفعل ما لا يرغب أحد في فعله. ومن أبواب سوء

المعاملة في بعض الحرف، كحرفة الحلاقة، ترك المتمهنين وقوفا طيلة ساعات العمل بدعوى أن العميل لا يجب أن يراهم جلوسا. واما الحرف التي تستخدم مواد أولية ثمينة او مرتفعة الثمن، فيلجأ الحرفيون الى تعليم المتمهنين على مواد رديئة (النحاس بدل الفضة أو الذهب) لمدد طويلة ولا يتيحون لهم استخدام المادة الخام الأصلية الا مع نهاية التمهين، مما يحرمهم من حسن التعلم.

وقد تتسبب وضعيات عدم احترام قواعد النظافة والامن والسلامة الى اضرار جسدية بالمتمهنين نتيجة استنشاق هواء ملوث داخل الورشة او التعامل مع مواد خطرة دون احتياط. سبب آخر للشكوى هو الافتقار إلى التأطير المهني المتصور أو الحقيقي من الحرفيين التدريب المهني، واشراف الحرفيين على عملية التعلم غير متوفر بما فيه الكفاية.

4. تجاه البيئة:

كما تكثر الممارسات المضرة بالبيئة في عدد من أنشطة الصناعة التقليدية والحرف. تبدو الصناعة التقليدية في عمومها صديقة للبيئة، ومن ثم تبقى تأثيراتها على البيئة غير محددة بشكل عام. وعلى الرغم من صغر حجم نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، فإنها تمثل مسألة أساسية في حماية البيئة. وفي الواقع، حتى لو قدر أن فرادى المشاريع الحرفية تولد كميات محدودة من التلوث، فإن تعددها وتشتتها الجغرافي واستخدام العديد من المنتجات السامة بكميات صغيرة تشير إلى أن لها مجتمعة أثرا كبيرا على البيئة. بشكل عام، على الرغم من أن الحرفيين حساسون تجاه جودة بيئتهم، إلا أنهم لا يترجمون دائمًا هذه الحساسية إلى نشاطهم. ويستبعد البعد البيئي طواعية من قبل الغالبية العظمى من أولئك الحرفيين الذين لا يتعرضون لأي إلزام في هذا المجال، ويهملون أن الضرر الصغير الناجم عن نشاطهم يمكن أن يكون له آثار مستديمة على البيئة.

ومن أكثر النشاطات الحرفية المعرضة للضرر بالبيئة نشاط تفريغ الزيوت المستعملة للمركبات. لا تتوفر معطيات خاصة بالصناعة التقليدية والحرف، لكن على فرض ان الحرفي الواحد يفرغ 500 لتر سنويا، فان الفا من الحرفيين يجمعون ما يفوق 500 ألف لتر من الزيوت المستعملة. على العموم، تسجل الجزائر ضياع ما بين 160 ألف و180 ألف طن سنويا من الزيوت المستعملة الناتجة عن تغيير زيوت السيارات والتي تتدفق في الطبيعة مما يتسبب في أضرار بيئية خطيرة. لا يسترجع إلا ما نسبته ما بين 10-11 بالمائة من مجموع هذه الزيوت بالمحطات التابعة لشركة نفطال، عبر الوطن والتي تصل طاقة استيعابها الإجمالية إلى 25 ألف متر مكعب.

وتتسبب زيوت السيارات بعد رميها في الطبيعة في تلوث بيئي خطير بحكم أن تحليلها يتطلب سنوات طويلة جدا (Rebah , 2021)[25]. ولمخلفات الزيوت أخطار كثيرة على صحة الإنسان وعلى التربة فالزيوت مثلها مثل باقي العناصر الكيمائية والمبيدات والبنزين ومشتقاته لها تأثيرات سرطانية.

ويشتكي الحرفيون في مجال تفريغ زيوت السيارات من تراكم كميات الزيت الموجودة بورشاتهم في ظل غياب الأماكن المخصصة لذلك، وأن أماكن التخزين لم تعد كافية لاستيعاب الكميات الكبيرة من هذه الزيوت خاصة في فصل الصيف حيث يلجأ العديد من المواطنين إلى تغيير زيوت سياراتهم قبل السفر وبعده.

يواجه مصلحو العجلات في الجزائر ، غالبيتهم حرفيو الفلكنة، صعوبات كبيرة في التخلص من هذه النفايات، وغالبا ما يرمونها في الطبيعة أو يحرقونها لتتحول إلى خطر كبير على الصحة والبيئة ومصدر للغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري الذي يعاني منه كوكب الأرض (Trouzine and all, 2011)[26]. الإطارات المستعملة عبارة عن نفايات ضخمة يصعب ضغطها وجمعها والتخلص منها، وهي غير قابلة للتحلل البيولوجي لأن الوقت الذي تستغرقه غير معروف. تقدر الوكالة الوطنية للنفايات أن الجزائر تنتج أكثر من 387 ألف طن من العجلات المطاطية المستعملة في السنة، لكن نشاط الاسترجاع مازال ضعيفا، حيث لا تتجاوز قدراته المتوفرة 32 ألف طن في السنة (فريد، 2021)[27].

وبحثا عن الربح السريع، تتعرض الإطارات المستعملة الى الحرق لاستعادة الاسلاك الحديدية، حيث يتم لفها وتسويتها، ثم إعادة بيعها في سوق النفايات الحديدية. ومعلوم ان الأدخنة الكثيفة الناتجة عن الحرق تلوث الهواء وتسبب امراض الحساسية في الجهاز التنفسي.

يتواصل رمي هذه العجلات على نطاق واسع بالغابات والشوارع والحقول الزراعية والمجاري الطبيعية وحتى بشواطئ البحار. ويعد المطاط الأسود مصدرا لغاز ثاني أكسيد الكربون، عندما يتم حرقه، وتبقى العجلات المطاطية سنوات طويلة في الطبيعة قبل أن تتحلل في الوسط الذي تتواجد فيه وتلقي بسمومها المدمرة هناك لتزيد الوضع البيئي والصحي تدهورا.

3. تحليل السياقات المؤثرة على الممارسات المهنية للنشاط الحرفي:

يجد البحث في سياقات النشاط الحرفي مبرراته الرئيسية في تحليل ظاهرة الممارسة والعودة بها الى جذورها ومحيطها ليكون التعامل معها في اطارها العام. تحليل القضايا يتطلب دراسة الموضوع في السياق السوقي الذي يشتغل فيه الحرفيون بكل مبادئه وتناقضاته، مع مراعاة الأهداف والقضايا والاستراتيجيات التي يشاركها الفاعلون في ممارساتهم. يهدف هذا التحليل إلى إثارة الاهتمام بسلوك الحرفيين حتى نتمكن من مساءلة

استفهامية في إطار التفكير في القيم التي تحركهم والمحيط الذي يؤثر عليهم. غيراننا نشير بكل وضوح أن الهدف منها ليس تبرير السلوك المنافي لقيم المجتمع. فالأعمال الحرفية، مثل أي عمل تجاري، هي جزء من إطار تنظيمي يجب أن تمتثل له. والحرفيون مدعوون إلى اتباع سلوك مسؤول اجتماعيًا لأنه مطلوب منهم القيام بذلك بموجب القانون. لكن ذلك لا ينفي ان الكثير من الاعتبارات تعود للسياق المؤسساتي، يخضع لها الحرفيون باعتبارها عوامل خارجية مفروضة عليه.

يمارس النشاط الحرفي أكثر من 430 ألف حرفي فردي مما يجعلهم في خانة المؤسسات المصغرة جدا. كثير منهم دون عمال، لكن نسبة غير قليلة منهم يستخدمون عمالا حرفيين. يجتهد هؤلاء الحرفيون في عملهم لإبراز ما يميزهم عن غيرهم من المنتجين، حتى عرف انتاجهم بالجودة. وعرفت الجودة بالعمل الحرفي، فعادة ما تظهر علامة الحرفيين كضمان للأصالة وتحفز على ارتباط قوي بين المستهلك والحرفي.

لكن حين تخضعهم الأسواق لمنافسة سعرية قاسية، قد يبرر بعضهم اضطراره للتخلي عن بعض الجودة. تظهر بعض الدراسات (Dezecot et Fleck, 2016)[28] أن الحرفيين يتمتعون، إلى جانب الشرعية التقليدية المرتبطة بدرايتهم الحرفية، بشرعية كاريزمية قوية للغاية بسبب سلوكهم القيادي. يلعب الحرفي دورا كبيرا في نجاح أو عدم نجاح عمله، وهو بذلك يجسد عمله في شخصه، اذ هو في الوقت ذاته المنشئ والمنتج والمفاوض والبائع والمسلم لمنتجاته...

يبدو من المثير للاهتمام مواجهة رؤيتين للحرفي: كيف يرى الحرفي نفسه وكيف يراه الجمهور. يشير موقف الحرفي تجاه قطاع الحرف إلى أنه لا يدرك سوى القليل من عالم الحرف اليدوية. تتمحور رؤيته حول ذاته وسوق حرفته المباشر. الحرفي حالته الرئيسية داخلية، ومن خلالها يتعامل مع الأشياء وفقاً لما يمليه عليه عقله ومنطقه. وهو إنسان عملي لدرجة كبيرة، يود دائماً أن يكون نشطا أو متحركا من أجل إنجاز مهمة ما.

في كثير من الأحيان نتيجة لتعليم مدرسي محدود أو غير ناجح، فإنه يطور عدم الثقة والخوف تجاه العالم الفكري، وغالبًا ما يرفض الأحكام غير تلك الصادرة بشأن مهنته. وتتجاوز احتياجات السوق الحرفي قدرات الإنتاج وتقديم الخدمات الصرفة الى مهارات التسيير التي غالبا ما يتم التعامل معها بشكل سيء. أما عامة الناس، فإن صورة الحرفي عالقة بين رؤيتين متناقضتين: الجدية والعمل الدقيق للحرفي الماهر ضد الحرفي السيء. والنتيجة المباشرة هي أن الحرفي لا يكتسب المكانة الاجتماعية إلا من خلال الصورة التي يستطيع أن يشكلها عن نفسه ويراه الناس عليها. يجب عليه ان لا ينسى انه هو من يحدد الصورة عن نفسه، وان تصرفاته وطريقة عمله وأهدافه الحقيقية تبقى تحت مجهر زبائنه، الذين يتناقلون بينهم تقييمهم لعمله وجهده.

1. الحرفيون وضغوط السوق المتزايدة:

يمكن أن يكون بدء مشروع حرفي جديد وإدارته مصدرًا رائعًا لتحقيق الحرفيين لذواتهم والرضا عن أنفسهم. على عكس معظم مناصب الشغل المأجورة، يتمتع الحرفيون رواد الأعمال عادة بالحرية والتحكم. وهذا يمكنهم من اكتساب المزيد من المعنى من عملهم، والتعامل بفعالية مع الإجهاد، والاستفادة من مواهبهم ومهاراتهم الفطرية. ومع ذلك، نادرًا ما تكون عملية بدء مشروع حرفي جديد وتشغيله سهلة ومباشرة. بعض من الحرفيين الذين يطلقون نشاطات جديدة ينهون جهودهم في أقل من عام، وكثير منهم تفشل مشاريعهم خلال السنوات العشر الأولى. إن فشل الأعمال منتشر ولا يمكن أن يؤدي فقط إلى خسائر مالية ولكن أيضًا يثير المشاعر، مثل الحزن والعار ولوم الذات وتدني احترامها. ويمكن أن تكون هذه النتائج السلبية مؤلمة بشكل خاص لأصحاب المشاريع الذين ترتبط هويتهم ارتباطًا وثيقًا بمشاريعهم.

يواجه الحرفيون المزيد والمزيد من المنافسين "العدوانيين"، والمستهلكين "المحترفين" والمتطلبين بشكل متزايد، كل هذه العوامل تفسر مدى تعقيد البيئة الاعمال التي يعمل فيها المنظمات الحرفيون. في هذا السياق، الذي تضخّمه العولمة المتفشية والتطور التكنولوجي غير المستقر، يسعى قادة الأعمال لإيجاد طرق لتمكينهم من تطوير قدرتهم على التكيف ورد الفعل.

أمام ذلك، يواجه الحرفيون **ضغوط الالتزام بالنتائج** (pressure to perform)، فهم المسؤولون عن الإنتاج (ومراعاة كل جوانبه) والمبيعات (تحقيق عوائد مجزية) مباشرة ولا أحد غيرهم. لمواجهة الوضع ينحو بعض الحرفيين منحى جودة المنتجات والخدمات والابتكار وتطوير مهاراتهم الإدارية والتجارية على أمل الحفاظ على قدرتهم التنافسية.

هذه المسؤولية المتراكمة عن كل شيء في الورشة وخارجها تضع الكثير منهم تحت الضغط، لذلك من الممكن أن يؤدي الضغط من أجل الأداء إلى سلوكيات تسويقية غير أخلاقية.

ومن اعم الضغوط السوقية تطور مجالات "**الابتكار التكنولوجي والتنظيمي**" التي تفتح أبوابها كل يوم. إن الحقائق الاقتصادية الحالية لا تتماشى تمامًا مع تلك الموجودة قبلها. لقد انتقلنا من الاقتصاد المادي، القائم على الندرة، إلى الاقتصاد اللامادي، القائم على الوفرة. هذا التغيير الأساسي متشابك بشكل لا يصدق مع تقنيات المعلومات والاتصالات. تنتج هذه التطورات المتلاحقة تقنيات جديدة، مواد جديدة، ابتكارات في طرق التشغيل، تغييرات في المنتجات والخدمات المقدمة، مما يفتح على الحرفيين أبواب منافسة غير مسبوقة ولا مجربة. وتفتح عليهم متطلبات انى لهم ان يتحملوها: مهارات جديدة لاكتساب الكفاءة الإنتاجية والتسويقية،

تكيف أسرع، استجابة أفضل، مرونة تنظيمية، توفير الوقت، تطوير خدمات جديدة، تطوير الشراكة، إتقان تقني، وإدارة حديثة (التوظيف، والتدريب، والتحفيز، وما إلى ذلك)، إلخ.

2. الاعمال الحرفية والقيم

الفرد نتاج اسرة ومجتمع، وسلوكه انعكاس للمنظومة القيمية التي نشأ فيها. يشتغل الحرفيون في منظومة اقتصادية تتجاذبها القيم الرأسمالية التي تعتمد تعظيم الربح كمحرك لأي نشاط اقتصادي، ومنظومة اجتماعية اخلاقية تدعو الى التكافل والتضامن وعدم الافساد في الأرض.

وتطغى قيم (اعتبارات) السوق على النشاط الحرفي، فريادة الأعمال الحرفية هي اغتنام الفرص مبنية على روح المبادرة الذاتية لتوليد المزيد من الموارد المتاحة. نجاح المشروع يستفيد منه صاحبه والمجتمع، لكن الخسارة لصاحبها فقط. وعلى ذلك، بجبر النشاط الحرفي على تحدي المنافسة من مختلف مصادرها من أجل البقاء في السوق، انها الاستجابة لتهديدات المحيط. انه منطق ريادة الأعمال لتعزيز البحث عن النمو السريع للمؤسسة والحد من المخاطر المحدقة.

غير أن جسور التواصل بين قيم المجتمع وقيم الاقتصاد غير قائمة في شكل منظومة وتبقى فعلا انفراديا او اجتماعيا خالصا. والفعل الانفرادي مرتبط اشد الارتباط بقناعات صاحب العمل او المقاول، الحرفي في حالتنا هذه. لكن توجد صلات كبيرة بين انتشار الفساد المجتمعي وسلوك الفرد. حين يصبح المجتمع، في غالبيته، لا يؤمن بالخير العام، ولا يوجد لمفهوم المصلحة العامة موقع في ثقافته، ما يضر بعض الحرفيين ان كانوا على ملة مجتمعهم.

حين يضعف الضبط الاجتماعي، الرسمي وغير الرسمي، تضعف اخلاق المجتمع وتنتج فردا مقاولا تتنازعه الغرائز والأهواء والدوافع والرغبات. ومن ثم، اذ يتميز الحرفيون بسيطرة شيه مطلقة على جميع سلطات نشاطهم وملكية راس المال، فهم يتمتعون بهامش تقديري كبير على اتخاذ القرار. فاذا كانت المنظومة القيمية التي يستند اليها ترفع من شأن المادة ورفاهية الفرد وتحط من شان المجتمع فإنها سوف تبرر له تصرفاته تجاه الأطراف الأخرى مهما كانت غير أخلاقية.

جماع الامر أن الحرفي نتاج السياق الذي نشأ فيه، والحال تدل على ان العصر الحالي يشهد انحدارا أخلاقياً وقيمياً، أصبح فيه الإنسان سجين غرائزه باحثاً عن اللذة والمتعة بأي وسيلة، وسقوط نحو الهاوية بدون توقف أو ردع. أصبحت النزعة العدوانية سائدة كخطاب داخل المجتمع، خطاب العنف المادي واللفظي رائج بكثرة بسبب أو بدونه، تعبيرا عن رفض الواقع المعيشي.

غلبت الانتهازية على طباع البشر، البحث عن أسهل الطرق للنجاح بدون تعب أو اجتهاد والمصلحة الذاتية قبل تماسك المجموعة. دروس الرذيلة والغش والانتهازية والبقاء للأقوى اهم الدروس التي يتلقاها الفرد، قيم تحطم الأفضل، قوة تمجيد السارق والفاسد على حساب المتفوق والامين.

3. النشاط الحرفي والمسؤولية الاجتماعية لحماية البيئة:

بالنسبة لأولئك الحرفيين الذين لا يعرفون عنها المسؤولية الاجتماعية شيئا، فهذا يطرح مسالة الاعلام والتحسيس بكل قوة. نحن نفتقر إلى المعرفة حول تعريف المسؤولية الاجتماعية في الوسط الحرفي. الوضعية التي تشير الى جهل مفهوم مهم، ورغبة الكثير من الحرفيين الى الامتثال لمضمونه للمكاسب التي يمكن ان يوفرها لهم حقيقة تثير تساؤلات.

ما هي المفاهيم المختلفة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في المجال الحرفي؟ وهل يرغب الحرفيون أن يكونوا مسؤولين اجتماعياً غدًا أكثر مما هم عليه اليوم، وكيف يمكن ذلك؟

قد ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية على أنها قيود إجرائية وذات طبيعة مفيدة وتشكل محركًا للتكلفة يجب تقليله من أجل تحقيق أهداف الأداء. يعتبر الكثير من الحرفيين أن من بين العوائق التي من المحتمل أن تؤدي إلى إبطاء تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات، العقبة الرئيسية هي ذات طبيعة مالية. يقدر الحرفيون أن الافتقار إلى الوسائل المالية ومصادر لتغطية تكلفة التنفيذ كعقبة مهمة للغاية أمام تطوير هذه التدابير. يمثل شراء معدات بيئية عالية الأداء وأعمال تقليل استهلاك الطاقة استثمارات كبيرة، وتحتاج أيضًا إلى مشورة الخبراء لاختيار المعدات المناسبة. يميل الحرفيون الذين يعتقدون أنهم لا يملكون موارد مالية كافية إلى أن يكون لديهم مواقف أقل إيجابية تجاه البيئة.

ويعتبر اخرون عدم كفاية الموارد البشرية وغياب المهارات الأساسية في هذا المجال سواء للحرفيين أو عمالهم ان وجدوا عائقا شديدا. اذ كلما كان الوعي البيئي أقل، أي أن يكون الحرفيون أقل معرفة بهذه الشؤون، سيكونون أقل وعيًا بتأثير نشاطهم وأقل وعيًا بالفوائد المحتملة للمقاربة البيئيه، ويؤدي هذا المزيج إلى تنفيذ أقل للممارسات البيئية.

على الرغم من أن القليل من الحرفيين يعرفون عن المسؤولية الاجتماعية، الا انه يوجد من بينهم من يعتقد أن دورها على المدى الطويل سيزداد. ومن ثم لا يستبعدون أن تزداد التزاماتهم فيما يتعلق بقوانين العمل والبيئة. القضية مسالة وقت وستعمل الدولة على تعزيز سيادة القانون. فالجميع لديهم وعي بآثار تغير المناخ بسبب الأنشطة البشرية، وهو ماثل في اذهان الكثير منهم.

4. التقييس:

يبدو أن نظام التقييس والتأهيل هو أحد نتائج التصنيع. يعتمد الإنتاج الصناعي على تصميم المنتجات التسلسلية وغير المميزة. حتى يتمكن جميع أصحاب المصلحة وجميع مكونات كل قطاع من تقديم نفس المنتج، من الضروري تدوين أو تحديد المهام والمواد. قد تبدو هذه الحاجة إلى التوحيد القياسي متناقضة تمامًا عندما يتعلق الامر بالحرف اليدوية، منتجات تتجنب الإنتاج المتسلسل وبالتالي من التوحيد القياسي.

مقاربات الجودة، بحكم تعريفها، كنواتج للترتيبات المؤسسية، ليست جزءا من المنطق الحرفي. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن هذه المقاربات غالبا ما تكون تقنية، ومرة أخرى، تعارض توقع إضفاء الطابع الفردي على العمل من جانب الحرفي نفسه وفي اتجاه العميل.

غير أن بعض القطاعات تعمل بالفعل بمنطق المعايير، وهي أساسا القطاعات التي لها علاقة مباشرة بالصناعة، سواء في التعاقد من الباطن أو الشراكة أو المنافسة المباشرة في السوق. ويبين مثال قطاع البناء الالتزام بدمج المعايير والقواعد واللوائح، لمجرد المطالبة بالوصول إلى موقع البناء، سواء لأسباب تتعلق بالسلامة أو المواد أو الصورة.

ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى المعايير لاسيما لحل المشكلات البيئية على أنها قيد أو عائق أمام تطور الاعمال فحسب، بل تعتبر أيضًا سوقًا مهمًا للغاية إذا أخذ المرء في الاعتبار، على سبيل المثال، تجديد المساكن التي لا تلبي متطلبات الحرارة. المعايير. كما توفر المعايير المستحدثة لتعزيز مجال مسؤولية ريادة الأعمال تجاه المجتمع، ل ISO 9000 أو ISO 14000، فرص اعمال معتبرة.

الهدف من مقاربات الجودة، في أي مجال، هو الاستجابة لعدم الرضا أو الاستياء أو الأعطال التي لوحظت في الاعمال. وهذا يتوافق مع طرح الأسئلة حول المنتج أو الخدمة أو بشكل عام حول تنظيم الاعمال. يجب على صاحب العمل بعد ذلك تحديد أسباب هذه الأعطال أو البحث عن طريقة أكثر فعالية لتقليل تكاليف "الرداءة". ويتطلب نهج الجودة تنفيذ مجموعة من الأحكام المحددة مسبقا تهدف إلى طمأنة تحقيق النوعية المطلوبة.

وتشكل التجربة الألمانية (Schwannecke, 2020)[29] مثالا عن العلاقة بين الصناعة التقليدية والحرف والتقييس. فقد دعا الاتحاد المركزي للحرف اليدوية الألمانية (ZDH)، في ورقة الموقف الخاصة به حول الحرف والتقييس التي نُشرت في مايو 2020، إلى أن يكون التقييس مرة أخرى موجهًا بشكل أكبر لاحتياجات قطاع الحرف. مع أكثر من 130 مهنة، تعمل الحرف في جميع مجالات الاقتصاد تقريبًا، سواء ضمن سلاسل القيمة مع الصناعة، أو في الإنتاج المباشر للمنتجات والخدمات للمستهلكين الخواص وللقطاع

العام. ينتج الحرفيون ويعالجون ويحولون عددًا لا يحصى من المنتجات الأساسية والمتوسطة والنهائية من أكثر المواد تنوعًا. لذلك، يتعين عليهم تلبية المعايير أو تطبيقها في كل نشاط تقريبًا.

لكن التجربة الألمانية تشير الى تطور إشكالي في تقييس المنتجات والخدمات الحرفية، على الرغم من جميع مزايا التي يوفرها. بالإضافة إلى العدد المتزايد من المعايير، هناك توسع ملحوظ فيما يسمى بالمعايير "العامة" أو الأفقية التي يتمثل أحد آثارها في تعقيد عمليات البحث بشكل كبير وتقويض الشفافية. فضلا عن ذلك، تدهور وضوح المعايير وقابليتها للقراءة تدريجيًا، فقد أصبحت أكثر تعقيدًا، وزاد حجمها، وليس من غير المألوف أن يصعب فهمها، حتى بالنسبة للخبراء. من جانب اخر، هناك مجالات يتم فيها الإشارة بشكل مفرط إلى أحدث التطورات في مجال البحث، بينما يأخذ التطبيق العملي –الذي يعتبر مع ذلك نقطة أساسية للغاية –مقعدًا خلفيًا.

4. مراقبة النشاط الحرفي ومرافقة الحرفيين في الانضباط بالأخلاق المهنية:

أولاً، يبدو أن تيار الوعي بمضار الممارسات المهنية غير الأخلاقية في انتشار بين صفوف الحرفيين لعدة اعتبارات داخلية وخارجية. قد يبدو الاهتمام في بداياته ودون رؤية حقيقية ومفصلة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الاستهانة به في ظل استمرار الممارسات غير الأخلاقية او غير المشروعة. وثانيا، يبدي التحليل أن حساسية الحرفيين تجاه المسؤولية الأخلاقية لنشاطهم ليست كافية للدفع بهم نحو اتخاذ الإجراءات التي من المفترض أن تحسن تأثيرات أعمالهم.

توضح نظرية باندورا الاجتماعية المعرفية (Bandura, 1999)[30] الكيفية التي قد تؤدي بها آلية فك الارتباط الأخلاقي (moral disengagement) إلى منحدر زلق للسلوك غير الأخلاقي بمرور الوقت. يتضمن فك الارتباط الأخلاقي عملية التنظيم الذاتي للحد من التنافر والتي من خلالها يتم "تحرير الفرد من العقوبات الذاتية والشعور بالذنب المصاحب الذي قد ينجم عندما ينتهك السلوك المعايير الداخلية". وبالتالي، فإن فك الارتباط الأخلاقي هو شكل من أشكال الخداع الذاتي الأخلاقي الذي يسمح للأفراد بتبرير السلوك غير الأخلاقي وتجنب الرقابة الذاتية. عادة، ينخرط الناس في التنظيم الذاتي الأخلاقي لمواءمة سلوكهم مع المعايير الأخلاقية. ومع ذلك، من خلال فك الارتباط الأخلاقي، يقوم الأفراد بترشيد السلوك المشكوك فيه، وتقليل مسؤوليتهم الشخصية، وتجريد الضحايا المحتملين من إنسانيتهم.

يتحدث (Welsh et all, 2014)[31] عن المنحدر الزلق أو كيف تمهد التجاوزات الأخلاقية الصغيرة الطريق لانتهاكات أكبر في المستقبل. فالنزاهة تضعف بعد أول إجراء غير أخلاقي، مما يقلل من مقاومته لمزيد من العمل غير الأخلاقي، إلا إذا تم مقاطعة هذه الديناميكية من خلال تدخل داخلي أو خارجي. تتجلى

الفاعلية الأخلاقية في كل من القدرة على الامتناع عن التصرف بشكل غير إنساني والقوة الاستباقية للتصرف بشكل إنساني.

لكل ما سبق، يصبح دور الحكومات في تحقيق هذه الفاعلية الأخلاقية محوريا. فتحقيق أهداف أخلقة العمل الحرفي، وغيره، يتطلب شراكة واسعة تجمع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين على حد سواء. ومن ثم يتعين أن تكون الحكومات ركيزة أساسية لتعزيز هذه الشراكة وأن تكون التدخلات التشريعية والتنظيمية والتدابير المصاحبة لها منسجمة مع الظروف الاجتماعية لكل مجتمع وملبية لحاجاته وتطلعاته المستقبلية. يجب ان تعمل الحكومات رفقة شركائها على خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة وضمان إنفاذ القانون والحفاظ على الحقوق والمصالح بما في ذلك الحق في تنمية مستدامة، حتى لا يأتي الانماء على حساب تلك الحقوق.

في حالة قطاع الصناعة التقليدية والحرف، يمكن أن نتصور تدخل الدولة وفق منطقين او مقاربتين: منطق المراقبة لإنفاذ القانون ساري المفعول، ومنطق المرافقة للاستماع لانشغالات الحرفيين ومصاحبتهم للاستجابة للتحديات التي تواجههم.

1. مراقبة النشاط الحرفي للحد من الممارسات غير الأخلاقية

يجب ان يدرك الجميع دائمًا أن الهدف من العمل هو كسب المال بطريقة مشرفة. وعليهم ان يحاولوا التذكر أن هدف الحياة هو عمل الخير. بشكل عام، لا ينخرط الناس عادةً في سلوك ضار حتى يبرروا لأنفسهم أخلاقيات أفعالهم. في عملية التبرير الأخلاقي هذه، يصبح السلوك الضار مقبولًا شخصيًا واجتماعيًا بتقديمه على أنه يخدم أغراضًا أخلاقية أو صالحة اجتماعيا. يمكن للناس بعد ذلك أن يتصرفوا وفقًا لواجب أخلاقي وأن يحافظوا على نظرتهم لأنفسهم كعامل أخلاقي بينما يلحقون الأذى بالآخرين.

في ظل تناقض المصالح، يجب ان تلعب سلطة عليا دور الحكم وان تستند الى قواعد شفافة ومقبولة من الجميع. رغم النقاش المستفيض حول العلاقة بين القانون والأخلاق، الا أن إدراج المعايير الأخلاقية في التشريعات يمكن أن يحول القانون، لتصبح القواعد القانونية أداة للأخلاقيات بكل بساطة (Lalonde, 2011)[32].

القانون يجب أن يكون صادرا من السلطة التشريعية ومكتوبا ومنشورا بشكل رسمي، بينما القاعدة الاخلاقية تكون معروفة ومتداولة بين الناس دون أن تكون مكتوبة أو محفوظة في سجل معين. والغالب أن يكون الناس على دراية بما هو مقبول أو غير مقبول اخلاقيا أي العيب أكثر من علمهم بالقوانين. ولهذا ينص

القانون الاعلى على أنه لا جريمة ولا عقوبة الا بنص للتأكيد على أن القانون يجب أن يكون ثابتا فلا يثور بشأن وجوده أي غموض أو التباس.

في الوقت الذي ينتشر الاعتراف بمزايا السوق على نطاق واسع، فإن عيوبه ظاهرة كذلك. في الأسواق الاقتصادية، كثيرا ما يؤذي البعض البعض الاخر. لذلك، تتمثل إحدى الوظائف الاقتصادية الرئيسية للدولة في "تصحيح عيوب السوق" على المستوى الجزئي (شركة، سوق معينة)، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي (حيث تتعلق العيوب بمجموعة كبيرة من الأسواق مثل أسواق العمل أو الأسواق المالية).

هذا العرض حول طبيعة العلاقة بين التشريع واخلاقيات الاعمال، أردناه مبررا للحديث عن القواعد القانونية التي يخضع لها قطاع الصناعة التقليدية والحرف وإمكانية ربطها بمحاربة السلوكيات غير الأخلاقية. في حقيقة الامر، يخضع النشاط الحرفي الى مجموعة من القوانين الحاكمة: القانون المحدد لقواعد التي تحكمه، وقانون القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، والقانون المدني.

1. الامر 96-01 الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف

يضع الامر 96-01 الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف مجموعة من المبادئ لممارسة النشاط الحرفي. يضع هذا القانون مجموعة من الواجبات على الحرفي: ممارسة النشاط الذي سجل من أجله وهذا طبقاً لأحكام القانون والتشريع المعمول به واجبات الحرفي، احترام مقاييس النوعية الخاصة بنشاطه، اختيار مقر قانوني لمتطلبات نشاطه، وضع رقم تسجيله بسجل الصناعة التقليدية والحرف وعلى جميع وثائقه التجارية.

غير أن هذا النص لم يسجل، في باب العقوبات والمخالفات، أي مادة تتعلق بالممارسات غير المشروعة أو غير الأخلاقية. كل ما تم ذكره هناك معاقبة عدم الامتثال لأحكام الامر في التسجيل والشطب في سجل الصناعة التقليدية والحرف، أو استعمال دون حق، صفة الحرفي أو الحرفي المعلم أو يتبع بهذه الصفة بالإشارة إلى حرفة أو وضع علامات مميزة للتأهيل الحرفي، أو المعلومات غير الصحيحة للتسجيل، أو منع الاعوان المكلفين بمعاينة المخالفات من اداء مهماتهم.

2. قانون 04-02 المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية:

ولكن ما علاقة **الحرفيين بقانون قواعد الممارسات التجارية؟** هناك ثلاثة أنواع من الأنشطة المهنية التي يعتبر موضوعها مدنيًا وبالتالي يقع خارج نطاق القانون التجاري، الفلاحة والحرف والمهن الحرة. غير أن المقاولات الحرفية تكتسب صفة ثانية وهي صفة التاجر ويجبرها القانون على الحصول على السجل التجاري

والتشكل في أحد الصيغ التجارية القانونية. ومع ذلك، فقد قربت بعض الإصلاحات التشريعية وضعية الحرفيين من وضعية التجار. وبذلك، شمل **القانون 04-02 المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية** نشاطات الصناعة التقليدية والحرف. يعتبر هذا القانون أحد النصوص الرئيسية التي تنظم السوق، اذ من خلاله كرس المشرع الجزائري قواعد الشفافية والنزاهة بين الوكلاء التجاريين وبين هؤلاء والمستهلكين.

تنص المادة الأولى أن احكام هذا القانون تطبق على نشاطات الإنتاج والتوزيع والخدمات التي يمارسها أي عون اقتصادي مهما كانت طبيعته القانونية. وعرفت المادة الثالثة العون الاقتصادي بكونه كل منتج أو تاجر أو حرفي أو مقدم خدمات أيا كانت صفته القانونية. وبذلك دخل الحرفيون تحت طائلة هذا القانون تصريحا مباشرا. وللتطابق مع التعريف المذكور في قانون المنافسة لسنة 2010، وضع التعديل على القانون 04-02 لسنة 2010 النشاطات المعنية وهي نشاطات الإنتاج فيها النشاطات الفلاحية وتربية المواشي وعلى نشاطات التوزيع ومنها تلك التي يقوم بها مستوردو السلع لإعادة بيعها على حالها والوكلاء ووسطاء بيع المواشي وبائعو اللحوم بالجملة وكذا على نشاطات الخدمات والصناعة التقليدية والصيد البحري التي يمارسها أي عون اقتصادي مهما كانت طبيعته القانونية.

يغطي هذا القانون العديد من الممارسات التي يقوم بها الحرفيون مثلهم مثل التجار. باستقراء أحكام القانون 02/04 نجده يقسم هذه المخالفات إلى قسمين، قسم خصص لقواعد الشفافية وقسم اعتنى بقواعد النزاهة.

القسم الأول، يتعلق بقواعد الشفافية وهي جملة من القواعد تحددها القوانين والأنظمة التي من شأنها رفع كل غموض ولبس عن الممارسات التجارية. والغاية منها إعلام العون الاقتصادي لزبائنه بشروط البيع وأسعار وتعريفات السلع والخدمات سواء في علاقاته مع المستهلك أو مع أعوان اقتصاديين، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فرض رقابة الدولة خاصة في المجال الجبائي كما هو الشأن بالنسبة لوجوب الفوترة التي لها جانب إعلامي للإدارة الجبائية، تمارس بواسطتها حق الرقابة والاطلاع والتحقيق.

من صور مخالفة قواعد شفافية الممارسات التجارية عدم الإعلام بالأسعار والتعريفات، وعدم الإعلام بشروط البيع ومميزات المنتوج، عدم الفوترة، أو عدم مطابقة الفاتورة للقوانين والأنظمة، ممارسة أسعار غير شرعية، إما رفع أو خفض الأسعار المقننة، أو التصريحات المزيفة بأسعار التكلفة

أما القسم الثاني فيتعلق بقواعد النزاهة وهي قواعد من شأنها درء كل ممارسة تجارية غير شرعية أو تدليسية أو غير نزيهة أو فرض شروط تعسفية أو ممارسة أسعار غير شرعية.

ومن صور مخالفة قواعد نزاهة الممارسات التجارية: الممارسات التجارية غير الشرعية (ممارسة أعمال تجارية دون اكتساب الصفة، رفض البيع أو أداء الخدمة، البيع أو أداء الخدمة المشروط، البيع المقرون

بشرط تمييزي، البيع بالخسارة، إعادة بيع المواد الأولية في حالتها الأصلية)، ممارسة أسعار غير شرعية (رفع أو خفض الأسعار المقننة، التصريحات المزيفة بأسعار التكلفة)، الممارسات التجارية التدليسية (القيام بالممارسات المنصوص عليها في المادة 24 ، حيازة منتوجات مخالفة للمادة 25)، الممارسات التجارية غير النزيهة (الممارسات التجارية غير النزيهة أصلا، الممارس ات التجارية غير النزيهة بحكم القانون، الإشهار غير الشرعي)، الممارسات التعاقدية التعسفية.

وظاهر ان الكثير من الممارسات التي عددها هذا النص من صميم عمل الحرفيين، وان الكثير من المخالفات يمكن للحرفيين ان يرتكبوها. لذلك، فان اهمية هذا النص في محاربة الممارسات الحرفية غير المشروعة او غير الاخلاقية معتبرة جدا. لقد سعى هذا النص إلى تجريم الخروج عن القواعد المطبقة على الممارسات التجارية في ثلاثة جوانب:

- حماية المستهلك من الناحية الاقتصادية وذلك بإعلامه بالأسعار والتعريفات وشروط البيع وحمايته من الممارسات التعاقدية التعسفية والمنا ورات التجارية التدليسية. وبما أن للمستهلك الحق في الحصول على سلعة أو خدمة تساوي القيمة النقدية التي يدفعها مقابلها، فان لم يحصل ذلك يكون قد وقع عليه استغلال يجب رفعه. كما من حق المستهلك الحصول على الحماية من الممارسات التي تقوض حريته في الاختيار بين السلع والخدمات المعروضة.
- حماية الاقتصاد الوطني: بهد ف ضمان وجود السلع والخدمات على مستوى السوق، سعت الدولة الى فرض رقابتها فمنعت رفض البيع أو عدم تأدية الخدمات. وفرضت قواعد تقوم على أسس المنافسة الشريفة فجرمت تعدي عون اقتصادي على مصالح عون اقتصادي آخر أو ممارسة نفوذ عليه، ومنعت منح المكافآت المجانية. وجرمت ممارسة الأنشطة التجارية دون اكتساب الصفة بغرض تطهير السوق الاقتصادي من التجارة الموازية.
- حماية موارد الدولة: لم يغفل النص الجوانب الجبائية فمنع عدم الفوترة، وجرم تحرير فواتير وهمية أو مزيفة، وعاقب إتلاف الوثائق التجارية والمحاسبية قصد إخفاء الشروط الحقيقية للمعاملات التجارية. هذه الوثائق تأخذ بها الإدارة الجبائية عند تقديرها للضرائب، التي تعد من المصادر الاساسية لموارد الدولة. ومن ثم، عامل هذا النص الغش الجبائي بنقيض القصد منه بفرض غرامات باهظة على هذا الصنف من المخالفات.

3. الامر 03-03 يتعلق بالمنافسة:

يمكن **لقانون المنافسة** أن يكون محل تطبيق على الحرفيين، حتى ولو بدا الامر غير منطقي أو بحاجة الى بذل جهد قانوني لتبريره. في النص الأصلي لقانون المنافسة الامر 03-03 الصادر سنة 2003، لم

يكن المشرع صريحا في اخضاع المتعاملين في نشاطات الصناعة التقليدية والحرف لأحكام هذا النص. لم يذكرهم هذا القانون مباشرة، لكن اعتماده على مفهوم خاص للمؤسسة جعل هؤلاء المتعاملين ضمن الأشخاص المعنيين به. فالمؤسسة بنص المادة الثالثة هي كل شخص طبيعي أو معنوي أيا كانت طبيعته، يمارس بصفة دائمة نشاطات الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات. ثم تدارك المشرع توضيح هذه المسألة سنة 2010، قانون 10-05، عندما عدل المادة الثانية ووضح طبيعة الانشطة المعنية بما فيها النشاطات الفلاحية وتربية المواشي ونشاطات التوزيع ومنها تلك التي يقوم بها مستوردو السلع لإعادة بيعها على حالها والوكلاء ووسطاء بيع المواشي وبائعو اللحوم بالجملة ونشاطات الخدمات والصناعة التقليدية والصيد البحري...

غير أن التطبيقات الفعلية لهذا النص القانوني في مجال الصناعة التقليدية غير واضحة، ومن ثم فالعلاقات بين النشاط الحرفي وإمكانية تعدي المتعاملين فيه على المنافسة غير محددة. ومن الطبيعي ان تطرح أسئلة عن الكيفيات التي يمكن للحرفي او التعاونية او المقاولة الحرفية أن يشكلوا خطرا على المنافسة. هل يمكن لهم أن يكونوا طرفا في اتفاقيات أو ممارسات تقيد التجارة الحرة والمنافسة، وكيف يكون لهم سلوك تعسفي او هيمنة على السوق أو تشكل احتكارا.

4. الأمر رقم 75-58 المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم

لقد حدد الامر 96-01 الوضعية القانونية للحرفي حين اعتبره شخصا طبيعيا، في حين استثناه القانون 04-08 من إضفاء صفة التاجر عليه. وقد حدد القانون 04-02 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية بعض المخالفات التي تنطبق على الحرفيين حتى ولو لم يكونوا تجارا. لكن يبقى طيف واسع من المعاملات يقوم بها الحرفيون يجب ان تخضع هي الأخرى لسلطة القانون.

يستفيد الحرفيون من حرية الاستثمار والتجارة التي يكفلها القانون. لكن حرية النشاط في عالم الاعمال الحرفية يجب تقييده بضرورة احترام الحرفيين لقواعد المنافسة الشريفة وعدم الحاق الضرر بالغير. وعليه، يصبح التساؤل عن الكيفية التي يتعامل بها القانون مع الأخطاء التي يرتكبها الحرفيون وتسبب الضرر للمستهلكين امرا ملحا. وعلى اعتبار الحرفيين أشخاصا طبيعيين فهم تحت طائلة القانون المدني في حياتهم الخاصة كمواطنين وفي حياتهم المهنية كمهنيين.

اخذ المشرع الجزائري في القانون المدني بالمسؤولية التقصيرية. نصت المادة 124 من القانون المدني الجزائري على ان " كل فعل أيا كان يرتكبه الشخص بخطئه، ويسبب ضررا للغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض. وفي هذه المادة اخذ المشرع بالقاعدة العامة ان المسؤولية المدنية لا تقوم دون توافر الخطأ. تعتبر المسؤولية التقصيرية صورة من صور المسؤولية المدنية المتمثل مضمونها في الإخلال

بالالتزام القانوني العام الذي يقضي بعدم الإضرار بالغير، وكل إخلال بهذا الالتزام العام يرتب مسؤولية المخل بحيث يسال عنه، ويقع على عاتقه ضرورة جبر الضرر الذي أصاب المتضرر أو الضحية. يعتبر الخطأ ركنا أساسيا في المسؤولية متى اثبت الضحية أن الضرر مرتبط بخطأ المسؤول. لكن هذا الإثبات قد يكون صعب حيث يعجز المتضرر في كثير من الأحيان في إثبات الخطأ. ومن ثم تبنى القانون المدني مفهوم المسؤولية الموضوعية

لقد أدى التعديل الذي مس القانون المدني الجزائري سنة 2005 إلى استحداث المسؤولية الموضوعية للمنتج من خلال المادة 140 مكرر، يكون المنتج مسؤولا عن الضرر الناتج عن عيب في منتوجهم حتى ولو لم تربطه بالمتضرر علاقة تعاقدية.

يقصد بالمسؤولية الموضوعية تلك المسؤولية التي لا تقوم على أساس الخطأ، إنما تقوم على الضرر، وتهدف إلى تعويض الضحايا. مما يعني أن المنتج يكون مسؤولا عن الضرر اللاحق بالمستهلك جراء استخدام هذا الأخير منتج معيب سواء كانت تربطهما علاقة عقدية أم لا. يجب أن يكون الضرر ناتج عن تعيب منتوج قد طرح للتداول، إذ لا يكفي لانعقاد هذه المسؤولية إثبات تورط المنتج في تحقيق الضرر بل يشترط أن يكون ناتج عن عيب في المنتج. لم يشر المشرع الى وجوب إثبات المتضرر أن الضرر الذي أصابه كان نتيجة ذلك العيب في المنتج، وعليه يجب الرجوع للقواعد العامة في الإثبات المنصوص عليها في المادة 323 من القانون المدني الجزائري لإثبات العلاقة السببية والتي تنص: "على الدائن إثبات الالتزام وعلى المدين إثبات التخلص منه".

5. مرافقة الحرفيين في مواجهة صعوبات احترام الممارسات الاخلاقية

يمكن لبعض البرامج المطبقة لتطوير الصناعة التقليدية والحرف لأن تكون لها امتدادات مباشرة وغير مباشرة على احترام اخلاقيات الاعمال. نستعرض في هذا القسم أربعة مجالات يمكن استغلالها في تحسين درجة التزام الحرفيين بتحيين التعاملات مع جميع أفراد وفئات المجتمع وزيادة اتساق السلوك مع المعايير الأخلاقية في المجتمع وقواعد السلوك السائدة فيه.

1. تحسين الجودة الحرفية:

تعتبر الجودة فعلا استراتيجيا، اذ لا جدال الآن في أن إتقانها عامل أداء قوي، على عدة مستويات. فهي لا تسمح فقط بتجنب تكاليف الرداءة أو تحسين التحكم في العمليات، ولكنها قبل كل شيء، تزيد من السمعة الداخلية والخارجية للمؤسسات الحرفية.

يواجه العمل الحرفي جوانب مختلفة من الجودة، وبالتالي، فإن تطبيق نهج الجودة المصمم للشركات الصناعية يتطلب مراعاة الخصوصيات الحرفية.

يعرّف المستهلكون الحرفي بأنه محترف يتقن تقنيات معينة لإنتاج منتج نهائي عالي الجودة. ومن ثم تصبح جودة تكوين الحرفيين القضية الجوهرية للجودة الحرفية. يجد التمهين نفسه الالية المثلى لتدريب الصناع المستقبليين، هو أساس التدريب التقليدي للقوى العاملة في الصناعة الحرفية فمنذ زمن كانت ورشات الحرفيين مكانا لنقل المهارات منهم الى متعلميهم.

ومن ثم، تأتي الدعوة لتعزيز أنظمة التمهين عالية الجودة. ومن اهم عناصرها، تحسين العرض وأساليب التعلم والتي تشمل استكمال التعلم أثناء العمل بالتدريب المؤسسي المنظم، ومن خلال تحسين المهارات التربوية للسادة المتدربين والحرفيين المدربين.

كما يجب تعزيز تنظيم ومراقبة التدريبات المهنية لاكتساب الخبرة في العمل، بما في ذلك من خلال الاشهاد بالمطابقة، للتأكد من أنها توفر تجربة تعليمية حقيقية ولا يُنظر إليها على أنها بديل للعمال المنتظمين.

ولا يمكن تحقيق جودة التمهين إذا بقي بجاذبية ضعيفة، بل ومنفرة في بعض الاحيان للمتمهنين وللحرفيين. يجب تطوير الاستراتيجيات التي تقدر التمهين، بحيث يُنظر إليه بشكل إيجابي على أنه طريق لمهنة مرضية مهنيا واجتماعيا. يدعو الحرفيون الى المزيد من تقاسم المسؤولية بينهم وبين الحكومة وفقًا للظروف الوطنية. ومن اقتراحاتهم لزيادة جودة التمهين، تمكينهم من تجديد معارفهم ومهاراتهم، ليصبحوا حرفيين معلمين مؤهلين تأهيلا عاليا، بالنفاذ المنظم الى المعدات الحديثة وبرامج التكوين المتواصل بمؤسسات التعليم المهني. لا ينبغي البقاء في دائرة الطرق التقليدية للإنتاج فقط، بل يجب النظر في تشجيع تمهين يدمج ريادة الأعمال والابتكار من خلال تطوير المهارات التجارية العامة والمعرفة وكذلك السلوك التجاري المسؤول.

2. المعايير (normes) والتصديق على المنتجات (certification) وعلامات الجودة (labellisation):

إن التصديق أو الاشهاد بالمطابقة على منتج ما هو اثبات جهة محايدة أن منتجا معينا يفي **بالمتطلبات أو المواصفات الفنية** المحددة المنصوص عليها في وثيقة متفق عليها بين المستخدمين والمنتجين. توفر شهادة المصادقة ضمانة في التبادلات بين الشركات وتجاه المستخدم. تمنح شهادة المنتج مستخدمي المنتج الثقة التي يحتاجونها لشراء سلع معينة. غالبًا ما تكون شهادة المنتج مطلوبة في الصناعات والأسواق حيث يمكن أن يؤدي فشل المنتج إلى عواقب سلبية خطيرة على صحة وسلامة الأشخاص والحيوانات والممتلكات.

يرتبط التصديق على منتجات الصناعة التقليدية والحرف بوجود معايير للمنتجات المعينة. وفي الحقيقة لا توجد الكثير من المعايير في هذا المجال. توجد اربعة منتجات خاضعة للتقييس وهي الذهب والفضة والبلاتين كمعادن ثمينة، والزرابي كمنتجات صوفية. اما المعادن الثمينة، فتخضع لإثبات نسبة الفضة والذهب والبلاتين في المنتجات، وتتولى مصالح الضرائب بمراقبة ودمغ المنتجات. اما دمغ الزرابي فيقوم على ثلاثة معايير، العمل اليدوي والصوف الطبيعية والصياغة الطبيعية. وتتولى غرف الصناعة التقليدية والحرف معاينة المنتجات ودمغها.

تكثر الحجج الملحة على تطبيق المعايير في مجال الصناعة التقليدية والحرف. ومع ذلك، فإن تكييف المعايير المعدة أصلاً للصناعة مع الأعمال الحرفية ليس بالأمر السهل. هذا هو السبب في أنه من الضروري إجراء تقييم مناسب للفوائد التنافسية والتجارية المرجوة، لأن هذه الإجراءات مكلفة للغاية وتأخذ وقتا وثقيلة جدًا من الناحية الإدارية.

قد تلجأ السلطات العمومية الى فرض معايير إنتاجية معينة على قطاع انتاجي معين. كثيرا ما تبادر القطاعات الوزارية المكلفة بالصناعة أو التجارة بإصدار نوع خاص من **المعايير الاجبارية تسمى الأنظمة التقنية**. تجدر الإشارة أن نشاطات الصناعة التقليدية والحرف غالبا ما تنتج منتجات يمكن انتاجها صناعيا، ولذلك تنطبق **الأنظمة التقنية** على المنتجات الصناعية والحرفية.

النظام التقني وثيقة تحدد خصائص المنتج أو الخدمة أو العمليات وطرق الإنتاج المتعلقة بهذا المنتج أو الخدمة، بما في ذلك الأحكام الإدارية التي تنطبق عليها، والامتثال لها أمر إلزامي. قد يتعامل النظام التقني جزئيًا أو كليًا مع المصطلحات أو الرموز أو التغليف أو وضع العلامات أو متطلبات وضع العلامات لمنتج أو خدمة أو عملية أو طريقة إنتاج معينة.

ومن الأمثلة التي تنطبق على منتجات الصناعة التقليدية والحرف: القرار الوزاري مشترك لسنة 2021، يتضمن النظام التقني المتعلق بخصائص المربى والهلام والمرملاد والمنتجات المماثلة الموجهة للاستهلاك البشري. قرار وزاري مشترك لسنة 2016 تضمن يتضمن اعتماد اللائحة الفنية المتعلق المتعلقة "بصناعة السكاكين (وتضم الملاعق والشوكات والصحون والقدور والأوعية كالأباريق والكسرولات...).

وفي بعض الاحيان يتم اللجوء الى القرارات الوزارية في فرض التزامات مهنية دون ان يكون لها صفة النظام التقني. ومثالها القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 31 يوليو سنة 2017، يحدد تعليمات الأمن الخاصة المطبقة في قاعات الحلاقة و/أو التجميل.

امام الصعوبات التي تواجه نشر المعايير في مجال الصناعة التقليدية والحرف، يبرز طريق **علامات الجودة** كحل منقذ. لا يزال مجال **علامات الجودة** بكرا دون اشتغال حقيقي، رغم ان النص التنظيمي الاساسي يعود لسنة 1997، وهو المرسوم التنفيذي 79-390 الذي يحدد شروط تسليم علامات النوعية والأصالة ودمغ منتوجات الصناعة التقليدية وكيفياتها وشكلها. وكما سبق ذكره، لم يؤخذ من هذا النص الا مسالة الدمغ لا غير. وجوهر علامات الجودة في هذا النص هو العلامات الجماعية.

3. دراسة ووضع إطار مؤسسي لإدارة نفايات قطاع الحرف:

ينتج الحرفيون نفايات متعددة بكميات قليلة إلى حد ما وبطريقة متفرقة، لكنها من كثرة اعداد الحرفيين تصبح مسالة ملحة. يتعين على المجموعة الوطنية أن تتعامل مع الزيادة المستمرة في حجم النفايات الحرفية، والتي ترجع إلى النمو المطرد في عدد الحرفيين، ولكن أيضًا إلى التغيير في أنماط الإنتاج والاستهلاك في نفس الوقت.

تظل إدارة هذه النفايات إشكالية للغاية لأن النمو الحضري قد حدث بسرعة تجاوزت في كثير من الأحيان القدرة على إدارة النفايات. قضية النفايات هي قضية يومية وتؤثر على كل الحرفيين وعلى المتعاملين معهم وعلى الجوار. أصبحت الضغوط على البيئة وكذلك على جودة البيئة المعيشية للحرفيين وللسكان والظروف الصحية مقلقة أكثر فأكثر.

يمكن للجميع، بل ينبغي أن يكونوا فاعلين في إدارة أفضل للنفايات. تسمح الاعمال البسيطة من التصرف بشكل ملموس لتحسين بيئة العمل والمعيشية والحفاظ على رفاهية الجميع. يمكن لكل حرفي أن يرمي أقل ويرمي بشكل أفضل.

ان اول الاعمال التي ينبغي القيام بها المبادرة **بدراسات شاملة** للتعرف على طبيعة النفايات الحرفية وتحديد الوضعية القائمة ومن ثم الكشف عن الاستجابة الواجبة للتقليل من انتاج المخلفات الحرفية والحد من تأثيرها على البيئة. تكون هذه الدراسة اداة مساعدة على الابتعاد عن النموذج الخطي المتمثل في "صنع، واستهلاك، ورمي" والتحرك نحو اقتصاد دائري يهدف إلى تقليل استخدام الموارد لنفس الإنتاج، وإطالة عمر المنتجات، والحد من النفايات وتحويل النفايات إلى موارد جديدة.

يمكن لهذه الدراسات ان تساعد في اقتراح الإطار المؤسسي لتنفيذ إرشادات وأهداف إدارة النفايات والتدابير المرتبطة بها التي تقترحها. كما يمكن ان تتطرق الى تطوير أنشطة حرفية لإعادة تدوير النفايات أو أنشطة حرفية لجمع النفايات وفرزها، على اعتبار أن إعادة التدوير يمثل أحد الخيارات الأساسية لمعالجة النفايات.

4. اعتماد مدونات اخلاقيات المهن

قد تضطر الاسواق الحرفيين الى الاستناد الى قيم ومبادئ تتعارض مع الأخلاق. الا يحق للحرفيين ان يتساءلوا: ما هي الأخلاق التي ينشروها في محيطهم؟ ما هي القيم التي يتماهون معها؟ هل يجب أن يخضعوا للإملاءات والضغوط التي تتنصل من قيمهم؟ هل يجب أن يفرض الحرفيون أخلاقيات العمل أم يجب أن يدعو السوق يأتي بأخلاقياته الخاصة؟

في عالم الأعمال، يؤدي هذا "التفكير" إلى صياغة مواثيق وقواعد أخلاقية يجب على الحرفيين الامتثال لها. لا ينبغي الخلط بين ما ينبع عن قواعد السلوك الاخلاقي (اتخاذ القرارات التقديرية) ومفاهيم الامتثال – conformité– (الامتثال للقواعد) والمسؤولية الاجتماعية للشركات (إدارة التأثيرات على أصحاب المصلحة).

ولا يقصد **بمدونة الأخلاقيات** وقواعد السلوك المهني للمنظمة أن تكون حصرية. وهي بالأحرى بمثابة تذكرة للمؤسسة، مالكين وعمالا، بالمبادئ الأساسية للسلوك الأخلاقي ومعايير السلوك التي يتعين عليهم الاسترشاد بها فيما يعتنقونه من أفكار، وما يصدر عنهم من قرارات وتصرفات، في معرض التصدي للطائفة الواسعة من المواقف والمشاكل المحتمل أن تواجههم في سياق عملهم.

يقتصر نطاق القوانين الداخلية على حقوق وواجبات صاحب العمل والعمال. يمكن لمدونات الاخلاق إضفاء الطابع الرسمي على عدد معين من مبادئ ومعايير العمل التي تتجاوز الالتزامات القانونية لصاحب العمل. وبالتالي، يمكن أن تكون مدونة السلوك كلية أو تتعلق على وجه التحديد بالممارسات الاجتماعية أو الأخلاقية أو البيئية لأي مؤسسة. تسمح مدونات اخلاقيات المهن للمؤسسات بتأكيد قيمها داخليًا ولكن أيضًا بتحسين صورتها لدى عامة الناس من خلال حمل قيم النزاهة واحترام البيئة والقيم الإنسانية، إلخ.

لا تخضع مدونات قواعد السلوك لأي تنظيم يجعلها إلزامية، لكن يمكن للتنظيمات المهنية ان تعتمدها وتعمل على فرض احترامها على أعضائها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لعدد من الوزارات ممارسة الرقابة على هذه الوثائق من خلال مفتشية العمل أو المفتشيات القطاعية، للتحقق من أن الأحكام الواردة في هذه المواثيق متوافقة مع قانون العمل أو قانون البيئة، او قانون الممارسة التجارية...

بصفة عامة، يسرد (ORSE, 2017)[33] العديد من الفوائد لأخلاقيات الاعمال، ويحاج بانها ليست عقبة أمام التنمية الاقتصادية. من خلال السعي الى ابعد من التزاماتها القانونية، تطور الشركات ميزة تنافسية وتساعد في ضمان استدامتها. تقلل أخلاقيات الشركات من المخاطر القانونية، أذ أن الأخلاق تشمل بشكل

طبيعي احترام القانون. فدمج الأخلاقيات في نموذج أعمال الشركات وتطوير ثقافة النزاهة يحد من مخاطر الطعن القانوني.

كما يساهم تبني نهج اخلاقيات العمل في تعزيز سمعة المؤسسات. اذ أصبحت السمعة من الأصول الاستراتيجية للأعمال، ومعها أصبحت مخاطر السمعة من المخاطر الرئيسية وتتوافق مع التأثير الذي يمكن أن يحدثه أي خطأ إداري على صورة الشركة. في الواقع، يؤدي تبني نهج أخلاقي إلى خلق الثقة: ثقة العملاء (رأس المال الاقتصادي) والموردين (رأس المال الصناعي) والموظفين (رأس المال البشري) والمساهمين (رأس المال المالي) والمجتمع بشكل عام (رأس المال المؤسسي).

نتائج وافاق

يبدو أن الأخلاق تستفيد من العودة إلى البروز في الساحة الاقتصادية، حيث تجعل الأخلاق من الممكن تطوير عدد معين من القواعد التي توجه سلوك الأفراد للتمييز بين الطريقة الصحيحة والخاطئة للتصرف. المسالة الأخلاقية بينة الوضوح في الشركات الكبيرة، وهي رغم عدم انتظام الحديث عنها في مجتمع المؤسسات المصغرة والمؤسسات الحرفية فهي بادئة في الظهور أيضا. تبدأ اخلاقيات الاعمال في اخذ مكانتها عندما يشعر الحرفيون بالقلق بشأن صورتهم الاجتماعية، ويسعون لإظهار أن متطلبات استمرارية نشاطهم لا تتعارض مع المتطلبات الأخلاقية للعدالة واحترام الفرد.

حاولت هذه الورقة اثارة النقاش حول قضايا التزام الحرفيين بالممارسات الأخلاقية. وأشارت الى أن المنافسة الشديدة، باعتبارها الميزة الأساسية للسوق، تفرض على الحرفيين للبقاء فيه الوفاء بوعود الجودة والسعر، وهي الوعود التي يختبرها المستهلك في النهاية. وضع الحرفيين في السوق ليس مريحا، اذ تحيط بهم متطلبات المنافسة وتعزيز جاذبية منتجاتهم، وتعلوهم مطرقة أنظمة حماية المستهلك.

اثبتت الدراسة عن أن الحرفيين قد يقومون بمعاملات غير عادلة في نظر عملائهم، وقد يتفاعلون أحيانًا في السوق بخرق القواعد الأخلاقية. وتتنوع هذه الممارسات اما تجاه الزبائن أو عمال الورشات الحرفية والمتمهنين، وقد تمتد الى الاضرار بالبيئة. وتضع الدراسة بعض السياقات التي قد تؤدي بالحرفيين الى الابتعاد عن الاخلاقيات المهنية، كالضغوط السوقية وتزايد شراسة المنافسة وتطور مجالات "الابتكار التكنولوجي والتنظيمي، والافتقار إلى المعرفة حول المسؤولية الاجتماعية في الوسط الحرفي. تشرح الدراسة أهمية مراقبة النشاط الحرفي ومرافقة الحرفيين في الانضباط بالأخلاق المهنية ووضع إطار مؤسسي لإدارة بعض المضار بالبيئة.

في الواقع، كشف هذا البحث عن حالات لوحظ فيها تعمق الفجوة بين التوقعات الأخلاقية والممارسات الحرفية. وعدد مجموعة من السلوكيات التي ثبت عليها عدم مطابقتها لمنظومة القيم الاجتماعية السائدة، ويبدو أن الرأي العام أو وسائل الإعلام تجمع على اعتبارها انتهاكا أخلاقيا. لقد حاول البحث النظر الى هذه الممارسات في ظل السياقات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية القائمة بغرض تحديد مختلف المسؤوليات لمختلف الفاعلين في مواجهة هذا التردي القيمي، وهو ما ينطوي على توقعات أكبر للدور الذي تلعبه مؤسسات الدولة المعنية التشريعية والتنفيذية.

ان انتشار الممارسات غير الأخلاقية يستدعي مسائلة المتدخلين كل حسب صلاحياته لأغراض تلزمه بإعادة إدخال الأخلاق في تدخلاته. ويبدو، في هذا السياق، أن "التوقعات الأخلاقية" للمواطنين فيما يتعلق بالإداريين العموميين بشكل خاص، ومن باب أولى المسؤولين المنتخبين، تتعلق على الأرجح بتعزيز مأمول للأخلاق بواسطة أداة القانون، مما يخلق توقعات قانونية تعكس المتطلبات الأخلاقية تجاه الإدارة العامة ووكلائها في الشأن العام وفي القطاع الخاص.

هذا البحث لا يخلو من القيود. بالفعل، تطرق للعديد من النماذج عن الممارسات غير الأخلاقية لعدد من النشاطات الحرفية. وعلى الرغم من أن النتائج التي توصلنا إليها تثير الانتباه الى قضايا اساسية، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من البحث لاستكشاف انتشار الممارسات غير الأخلاقية ومسبباتها وطرق معالجتها. لم يهدف البحث ولم يدع اطلاقا حصر كل الممارسات غير الأخلاقية في جميع الأنشطة الحرفية. هنا يبقى البحث مفتوحا على مصراعيه لدراسات عامة عن الأنشطة او استهداف فئات معينة او ممارسات بعينها.

وقد سمح التعرض لمختلف الممارسات غير الأخلاقية وغير المشروعة من اثبات الحاجة الى فتح النقاش وإطلاق البحث حول مجموعة من المواضيع المستجدة التي تهم قطاع الصناعة التقليدية والحرف:

- تسيير المخلفات والبواقي
- معايير الامن والسلامة: يعد منع المخاطر في مكان العمل قضية رئيسية للحرفيين وعمالهم. وفوائد تطبيق مثل هذه السياسة حقيقية ومتعددة.
- الامراض المهنية والصحة المهنية: يمكن أن يكون للوقاية الجيدة تأثير إيجابي على إنتاجية النشاطات الحرفية وصحتها الاقتصادية بفضل الحد من التغيب عن العمل (بسبب الاضطرابات العضلية الهيكلية، وحوادث العمل، وما إلى ذلك)، فهي تتيح أيضًا ضمان ظروف عمل آمنة للموظفين وظروف عملهم. غالبًا ما يحسن صورة الشركة.

- دراسة وضعية التمهين في قطاع الصناعة التقليدية لتحديد الظروف التي تمارس فيها عمليات التدريب والصعوبات التي يواجهها الحرفيون والمتمهنون على حد سواء، والمقترحات التي يراها المهنيون صائبة لتحسين جاذبية التمهين في القطاع والرفع من قدراتهم لاستقبال المتمهنين وتحسين العملية التدريبية. يشكل عدم تطابق المهارات ونقص فرص العمل للشباب حول العالم تحديات خطيرة. استجابة لهذه التحديات، تقوم الحكومات وواضعي السياسات على جميع المستويات بتطوير سياسة تعزيز التمهين ضمن مجموعة من سياسات وبرامج سوق العمل النشطة التي تركز على تعزيز قابلية الشباب للتشغيل.
- لم تحظ المسؤولية المدنية للحرفيين ما تستحقه من العناية سواء على صعيد الاطروحات او المؤلفات او المقالات والابحاث العلمية.

---

[1] Rendtorff, J. D. (2017). Business ethics, philosophy of management, and theory of leadership. In *Perspectives on Philosophy of Management and Business Ethics* (pp. 3-16). Springer, Cham. https://nibmehub.com/opac-service/pdf.

[2] Sen A. (1993) Does Business Ethics Make Economic Sense?. In: Minus P.M. (eds) The Ethics of Business in a Global Economy. Issues in Business Ethics, vol 4. Springer, Dordrecht. https://doi.org/10.1007/978-94-015-8165-3_6.
https://www.agsm.edu.au/bobm/teaching/BE/PDFs/Sen-orig-BEQ93.pdf.

[3] Ahmed, A. (2020). Corporate social responsibility in the realm of jurisprudence and international law. *International Journal of Doctrine, Judiciary and Legislation*, *1*(Vol. 1), 153-140.

[4] Pierre rossel , (1986), « Artisanat et Tiers Monde : ébauche d'un cadre significatif", in demain artisanat, collection Cahiers de l'IUED, Genève, aux Presses universitaires de France, Paris. https://books.openedition.org/iheid/3327.

[5] منظمة العمل الدولية، (2016)، "صاحبات المشروعات الصغيرة يمضين قدما: دليل المدربين والمدربات"، منشورات منظمة العمل الدولية، جنيف. https://www.ilo.org/.

[6] Fullerton, S., Kerch, K.B., & Dodge, H.R. (1996),"Consumer ethics: An assessment of individual behaviour in the market place", Journal of Business Ethics, 15, 805-814. https://www.researchgate.net/profile/Sam-Fullerton-2/publication/227016242_Consumer_Ethics_An_Assessment_of_Individual_Behavior_in_the_Market_Place/links/5ab66a0045851515f59d863c/Consumer-Ethics-An-Assessment-of-Individual-Behavior-in-the-Market-Place.pdf.

[7] Shen, D., & Dickson, M. A. (2001). Consumers' acceptance of unethical clothing consumption activities: influence of cultural identification, ethnicity, and Machiavellianism. *Clothing and Textiles Research Journal*, *19*(2), 76-87. DOI:10.1177/0887302X0101900204. https://www.researchgate.net/publication/247783616.

[8] SYLVAIN LEMIRE, (2011), « PROGRAMME D'INTÉGRATION DES VALEURS - UNE VISÉE COHÉRENTE DE L'ÉTHIQUE D'ENTREPRISE », THÈSE PRÉSENTÉE À L'UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À TROIS-RIVIÈRES COMME EXIGENCE PARTIELLE DU DOCTORAT EN ADMINISTRATION (DBA) OFFERT CONJOINTEMENT PAR L'UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À TROIS-RIVIÈRES ET L'UNIVERSITÉ DE SHERBROOKE. https://depot-e.uqtr.ca/id/eprint/2698/1/030294522.pdf.

[9] Pauchant, T. C., Coulombe, C., Gosselin, C., Leunens, Y., & Martineau, J. (2007). Deux outils pour encourager des pratiques morales et éthiques en gestion. *Gestion*, *32*(1), 31-38. https://www.researchgate.net/publication/275884015.

[10] Keren Dayana Alvarado Granados, (2019), «Éthique des affaires et conformité : de la gestion des risques à une culture d'entreprise », Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Maîtrise en droit des affaires (LL.M.) Mai, 2019. https://papyrus.bib.umontreal.ca/xmlui/bitstream/handle/1866/22777/Alvarado_Granados_Keren_Dayana_2019_memoire.pdf?sequence=2&isAllowed=y.

[11] Rossouw, G. J., & Van Vuuren, L. J. (2003). Modes of managing morality: A descriptive model of strategies for managing ethics. *Journal of Business Ethics*, *46*(4), 389-402. https://ur.booksc.eu/book/11255261/bb41a4.

[12] حمزة لموشي، "صناعة الذّهب والمجوهرات بباتنة: القضاء على الغش وتوفير المادّة الأولية"، جريدة الشعب، السبت 07 مارس 2020. http://www.ech-chaab.com/ar

[13] أمر رقم 76 – 104 مؤرخ في 9 ديسمبر سنة 1976 يتضمن قانون الضرائب غُر المباشرة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 70.

[14] كريمة خلاص، (2018)، "وفق معطيات أولية لتحقيق بادرت إليه المنظمة الوطنية لحماية المستهلك: 80 من المائة من الذهب المسوق في الجزائر مغشوش"، جريدة الشروق ليوم 23. 09. 2018 . https://www.echoroukonline.com.

[15] Algérie presse services, (2021a), « Intoxications au CO: la mauvaise installation des chauffages à l'origine des accidents », Publié le : dimanche, 10 janvier 2021 13:39. https://www.aps.dz/societe/115674.

[16] Algérie presse services, (2021b), "Importance du rôle des plombiers dans la prévention contre les dangers de fuite du gaz », Publié Le : Mercredi, 03 Février 2021 19:35. https://www.aps.dz/societe.

[17] وعلي جمال، (2012)، "المسؤولية المدنية للمهندس المعماري و المقاول عن عيوب المباني المسلمة لصاحب المشروع: دراسة في القانون الجزائري"، ملتقى وطني حول الترقية العقارية في الجزائر واقع وآفاق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 27-28 فيفري 2012. https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/2529

[18] سليمان رفاس، (2018)، "إطلاق خدمة التنسيق بين «الكناس» و«كاسنوس» لمكافحة العمال غير المصرح بهم والتهرب الشبه جبائي"، جريدة اخر ساعة، التاريخ 13 فبراير 2018. https://www.akhersaa-dz.com

[19] Abdou Abderrahmane, (2017), «Analyse du secteur de l'artisanat : quelques données de terrain», Atelier de lancement du projet de recherche Economie informelle en Algérie : concepts, modes opératoires et impacts. SAFEX, Alger, Jeudi 02 Mars 2017. https://www.commerce.gov.dz/media/media/activities/source/communication/communication3.pdf.

[20] OECD and ILO, (2017), Engaging Employers in Apprenticeship Opportunities, OECD Publishing, Paris. http://dx.doi.org/10.1787/9789264266681-en. https://www.ilo.org.

[21] Boukli Hacène, C. (2019). La nouvelle loi sur l'apprentissage. *Revue de droit comparé du travail et de la sécurité sociale*, (1), 172-175. consulté le 27 décembre 2021. URL: http://journals.openedition.org/rdctss/1674 ; DOI : https://doi.org/10.4000/rdctss.1674

[22] قانون رقم 18-10 ممضي في 10 يونيو2018، يحدد القواعد المطبقة في مجال التمهين، وزارة التكوين والتعليم المهنيين، الجريدة الرسمية عدد 35 مؤرخة في 13 يونيو 2018، الصفحة 7.. https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

[23] Mongi Bedou, (2019), « LA FORMATION EN MILIEU PROFESSIONNEL EN ALGÉRIE », Fondation européenne pour la formation, https://unevoc.unesco.org/pub/work-based_learning_algeria_fr.pdf.

[24] Boudjebbour Abdelmadjid, (2011), «L'alternance dans le cadre de l'apprentissage professionnel en Algérie, revue sciences humaine», n°36, Décembre 2011, pp 27-39. Université Mentouri, Constantine, Algérie. http://revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/view/107/200.

[25] M'hamed Rebah , (2021), « Rejet des huiles moteur usages : La pollution des eaux souterraines, une inconnue », la nouvelle republique, Quotidien d'information indépendant - n° 7247 - Lundi 27 Décembre 2021. https://www.lnr-dz.com/2021/04/06/rejet-des-huiles-moteur-usagees/.

[26] Trouzine, H., Asroun, A., Asroun, N., Belabdelouhab, F., & Long, N. T. (2011). Problématique des pneumatiques usagés en Algérie. *Nature & Technology*, (5), 28. https://www.univ-chlef.dz/revuenatec/art_05_04.pdf.

[27] فريد.غ، (2021)، " النفايات الصناعية الخاصة في الجزائر"، جريدة النصر، نشر يوم 07 - 12 – 2021. https://www.djazairess.com/annasr/289855.

[28] Jonathan Dezecot et Nathalie Fleck, (2016), « LE CONCEPT DE MARQUE-ARTISAN : EXPLORATION DES CARACTERISTIQUES ET DES MOTIVATIONS DES CONSOMMATEURS », 32ème Congrès International de l'Association Française du Marketing, May 2016, Lyon, France. ffhalshs-02952979f. https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-02952979/document.

[29] Holger Schwannecke, (2020), «Une stratégie de normalisation pour l'artisanat", KAN Brief 3/20, KAN Commission pour la sécurité et santé au travail et la normalisation. https://www.kan.de/fr/publications/kanbrief/3/20/une-strategie-de-normalisation-pour-lartisanat.

[30] Bandura, A. (1999). Moral disengagement in the perpetration of inhumanities. Personality and Social Psychology Review. [Special Issue on Evil and Violence], 3, 193-209. https://www.uky.edu/~eushe2/Bandura/Bandura1999PSPR.pdf

[31] Welsh, D. T., Ordóñez, L. D., Snyder, D. G., & Christian, M. S. (2014, May 26). The Slippery Slope: How Small Ethical Transgressions Pave the Way for Larger Future Transgressions. Journal of Applied Psychology. Advance online publication. http://dx.doi.org/10.1037/a0036950.

[32] Louise Lalonde, (2011), "Les « lois éthiques », un défi pour le droit", *Éthique publique* [Online], vol. 13, n° 1 | 2011, Online since 20 December 2011, connection on 06 January 2022. URL: http://journals.openedition.org/ethiquepublique/394; DOI: https://doi.org/10.4000/ethiquepublique.394.

[33] OBSERVATOIRE DE LA RESPONSABILITÉ SOCIÉTALE DES ENTREPRISES, (2017), « ÉTHIQUE, RESPONSABILITÉ ET STRATÉGIE D'ENTREPRISE », https://www.orse.org/nos-travaux/ethique-responsabilite-et-strategie-d-entreprise.